

معمونات أداء محمد الأحميد

أدورهم الأمني

دراسة ميدانية بشرطة العاصمة القدسة

إعداد

عقيد / محمد بن عبد الله بن علي المنشاوي

مدير قسم الإحصاء والدراسات الجنائية

مكة المكرمة

١٤٣٤هـ - ٢٠١٤م

معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني

محمد عبدالله علي المنشاوي،

قسم الإحصاء والدراسات الجنائية، شرطة العاصمة المقدسة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن معوقات أداء عمد الأحياء بالعاصمة المقدسة
لدورهم الأمني.

تم اختيار المجتمع الكلي للدراسة وهم جميع عمد الأحياء العاملين بشرطة العاصمة
المقدسة زمن إجراء الدراسة في شهر ذي الحجة من عام (١٤٢٤هـ)، وقد بلغ عدد العمدة
المسجلين رسمياً (٥٧) سبعة وخمسون عمدة. بموجب خطاب مدير الشؤون الإدارية والمالية
المرفق بالدراسة.

ووزعت استبانة الدراسة الخاصة بالعمد على جميع عمد الأحياء ووصل عدد
المشاركين في تعبئة استبانة الدراسة (٥٤) عمدة أي ما نسبته (٩٥٪) من عمد
الأحياء العاملين في شرطة العاصمة المقدسة وهي نسبة عالية جداً ومقبولة منهجياً.
كما وزعت استبانة الدراسة الخاصة بالضباط على ضباط مديرية شرطة العاصمة
المقدسة ممن لهم علاقة مباشرة بعمل العمدة وتقييم أدائهم، وكذلك تم توزيعها على
مساعدتي مدراء مراكز الشرطة لتعبئتها من قبلهم كونهم مكلفين بتفعيل أداء العمدة، وعلى
بعض ضباط مراكز الشرطة ممن لهم احتكاك مباشر بالعمدة، وقد بلغ عدد الاستبيانات
المعبئة من قبل الضباط عدد (٤٥) استبانة.

تم استخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات الميدانية لهذه الدراسة، والتي تم تطويرها
خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، بعد الأخذ بالشروط العلمية اللازمة لتصميم الاستبانة،
وبعد الرجوع إلى الكتب المنهجية المتخصصة في ذلك.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

١. ضعف دور العمدة الأمني.
٢. افتقار العمدة لكثير من الأمور الأساسية التي نص النظام على توفيرها له.
٣. تنوع واختلاف معوقات أداء العمدة لدوره الأمني.

إهداء

إلى سعادة مدير شرطة العاصمة المقدسة اللواء محمد سعيد الحارثي
إلى من يدفعنا بحسن إدارته إلى الإبداع والإنجاز

إلى سعادة مدير الأمن الجنائي العميد عبدالمسح سراج قاضي
إلى من لم يبخل علينا بجهد أو توجيه

إلى زملائي رجال الأمن الأوفياء:

إلى العيين التي تسهر لتحافظ على أمن الآخرين .

إلى العاملين في قسم الإحصاء والدراسات الجنائية
إلى من بذلوا الجهد لإخراج هذه الدراسة .

إلى كل من له فضل على أو إحسان

إلى كل هؤلاء.. أهدى هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

انطلاقاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال " لا يشكر الناس من لا يشكر الله "، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة اللواء/ محمد سعيد الحارثي مدير شرطة العاصمة المقدسة والذي كان له الفضل الأول بعد الله في التشجيع على تنفيذ القسم للدراسات والبحوث التي تحقق الأهداف الأمنية وترقى بالخدمات الأمنية ، وأثني بالشكر لسعادة مدير الأمن الجنائي العميد/ عبدالسميع سراج قاضي الذي كان لتشجيعه ودعمه الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

والشكر موصولاً للزملاء مدراء الشعب والمراكز الذي كان لتجاوبهم وتفاعلهم مع الدراسة دور كبير في الخروج بنتائج ايجابية.

كما أشكر سعادة الدكتور/ محمد إبراهيم السيف مدير قسم البحوث العلمية بكلية الملك فهد الأمنية، وسعادة الدكتور جمال كحلوت بمركز خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج اللذان ساهما بجهدهما الشيء الكثير في جميع مراحل البحث وخاصة عند تحليل النتائج للخروج بالبحث ونتائجه بشكل علمي ومنهجي.

وأخيراً وليس آخراً أتقدم بالشكر لكل من أسهم في تنفيذ ودعم هذه الدراسة سواء بالمشاركة في الإجابة على الاستبيان، أو توزيعه، أو تصحيح البحث لغويا، أو تقديم يد العون لي بأي وسيلة كانت، وأسأل الله أن يثيبهم على ذلك أفضل الأجر والثواب وأن يجعله في موازين حسناتهم.

وختاماً أشكر كل من يتلطف بإبداء أي ملاحظة أو نقد هادف حول هذا البحث.

الباحث

جدول المحتويات :

الصفحة	الموضوع
أ	إهداء
ب	شكر وتقدير
ج	قائمة الجداول
١	مقدمة في موضوع الدراسة وإطارها المنهجي
٢	مشكلة الدراسة :
٢	الأهمية النظرية للدراسة:
٢	الأهمية التطبيقية للدراسة:
٣	مفاهيم الدراسة :
٣	أهداف الدراسة :
٣	أسئلة الدراسة :
٤	منهج الدراسة :
٤	مجتمع الدراسة :
٤	عينة الدراسة:
٤	المجال الزمني للدراسة:
٥	أداة الدراسة :
٥	صدق الأداة:
٥	أساليب المعالجة الإحصائية :
٦	المبحث الأول: بداية نظام العمد في المملكة
٨	المبحث الثاني: نظرة عامة على نظام العمد ولائحته التنفيذية
١٢	المبحث الثالث: إسهامات شرطة العاصمة المقدسة في تفعيل الدور الأمني للعمد
١٦	المبحث الثالث: معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني ((الدراسة التطبيقية))
١٦	أولاً معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر عمد الأحياء
١٦	١. الفئمة العمرية لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:
١٧	٢. الحالة الاجتماعية لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:
١٧	٣. مدة الخبرة العملية لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:
١٨	٤. العمل السابق لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:
١٨	٥. الدخل الشهري لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:
١٩	٦. مصادر رزق ثابتة غير الراتب لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:
١٩	٧. أسباب التقدم على وظيفة عمدة:
٢٠	٨. كيفية حصول عمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية على مكاتبهم:
٢٠	٩. مناسبة موقع العمدة مكانياً
٢١	١٠. مناسبة تجهيزات موقع العمدة
٢١	١١. احتياجات مكتب العمدة الناقصة
٢٢	١٢. مهام ودور العمدة:
٢٢	١٣. مساهمة العمدة لدوره الأمني:
٢٣	١٤. معوقات أداء العمد لدورهم الأمني
٢٤	١٥. وسائل تفعيل دور العمد الأمني
٢٥	١. رتب الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية:
٢٥	٢. مدة خبرة الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية
٢٦	٣. دور العمد من وجهة نظر الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية
٢٦	٤. مساهمة العمدة لدوره الأمني من وجهة نظر الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية
٢٧	٥. معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر العمد والضباط
٣٨	قائمة المراجع :
٣٩	الملاحق
٣٩	استبانة مزودي الخدمة

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
١٦	جدول رقم (١) يوضّح الفئة العمرية للعمد
١٧	جدول رقم (٢) يوضّح الحالة الاجتماعية للعمد
١٧	جدول رقم (٣) يوضّح مدة الخبرة العملية للعمد
١٨	جدول رقم (٤) يوضّح خصائص مجتمع الدراسة بحسب المهنة السابقة
١٨	جدول رقم (٥) يوضّح الدخل الشهري لعمد الأحياء
١٩	جدول رقم (٦) يوضّح وجود مصادر رزق ثابتة للعمد غير الراتب
١٩	جدول رقم (٧) يوضّح أسباب التقديم على وظيفة عمدة
٢٠	جدول رقم (٨) يوضّح كيفية حصول العمدة على مكتبه
٢٠	جدول رقم (٩) يوضّح مناسبة موقع المكتب مكانياً
٢١	جدول رقم (١٠) يوضّح مناسبة تجهيزات موقع المكتب
٢١	جدول رقم (١١) يوضّح احتياجات موقع المكتب الناقصة
٢٢	جدول رقم (١٢) يوضّح مهام ودور العمدة
٢٢	جدول رقم (١٣) يوضّح مساهمة العمدة لدوره الامني
٢٣	جدول رقم (١٤) يوضّح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني
٢٤	جدول رقم (١٥) يوضّح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني
٢٥	جدول رقم (١٦) يوضّح رتب الضباط المشاركين في الدراسة
٢٥	جدول رقم (١٧) يوضّح مدة خبرة الضباط المشاركين في الدراسة
٢٦	جدول رقم (١٨) يوضّح مهام ودور العمدة
٢٦	جدول رقم (١٩) يوضّح مساهمة العمدة لدوره الامني
٢٧	جدول رقم (٢٠) يوضّح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط
٢٨	جدول رقم (٢١) يوضّح وسائل تفعيل أداء العمد لدورهم الأمني
٣٣	جدول رقم (٢٢) يوضّح مهام ودور العمدة من وجهة نظر العمد والضباط
٣٤	جدول رقم (٢٣) يوضّح مهام ودور العمدة من وجهة نظر العمد والضباط
٣٥	جدول رقم (٢٤) يوضّح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر العمد والضباط
٣٦	جدول رقم (٢٥) يوضّح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر العمد والضباط

مقدمة في موضوع الدراسة وإطارها المنهجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنعم علينا بالأمن في الأوطان، والسلامة في الأبدان، والصلاة والسلام على خير البرية وهادي الإنسانية، الذي أمتن عليه ربه بقوله: ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ (قريش: ٤)، أما بعد:

فقد تطوّر مفهوم الأمن بتطور الحياة، فلم يعد قاصراً على المفهوم الجنائي فقط، بل امتد ليشمل نواحي أخرى متعددة، كالأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الغذائي..... الخ، فالاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي جميعها عوامل مرتبطة بسلامة المواطن نفسه وحياته وماله وكيانه" (اليوسف، ١٤٢٤هـ : ٩٨).

واهتمت الدولة حفظها الله منذ تأسيسها على يد الموحد رحمه الله بالأمن فكان مما قاله " إن الأمن في هذه الديار هو الأساس المتين الذي ستدعمه الحكومة بيد من حديد، فلا نجعل محلاً بحول الله وقوته وسبيلاً للإخلال فيه" (موثق في الردادي، ١٤٢٤هـ : ١٧).

ولا تقتصر مهمة الحفاظ على الأمن على رجال الأمن فقط، بل تمتد لتقع المسؤولية على كل مواطن ومقيم دون استثناء، فالكل رجال امن في هذه البلاد، كما أن رجل الأمن هو مواطن في المقام الأول.

وعمد الأحياء هم رجال أمن بل أن " العمدة هو أقرب رجل أمن لأهل الحي بحكم سكنه بينهم وتعايشه معهم ولنقل أيضاً لبسه من لبسهم حتى أثناء تأدية عمله، ويسهل الوصول إليه حتى ولو في بيته ولو لغرض تجاذب أطراف الأحاديث العامة مع أي من سكان الحي والتي تعتبر مصدراً مهماً من مصادر المعلومات" (آل دهمان، ١٤٢٤هـ : ١٠٤).

وانطلاقاً من الدور الحيوي الذي يقوم به العمدة ولأهمية مساهمته في النواحي الأمنية، كانت هذه الدراسة لتحديد المعوقات التي تمنع عمد الأحياء عن القيام بدورهم الأمني.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

مشكلة الدراسة :

تحرص أجهزة الدولة على إزالة أي عقبات قد تعترض تنفيذ خططها، ويكون الحرص أكثر في الأجهزة الأمنية لما للأمن من أهمية كبرى في استقرار البلاد أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ولتعدد الجهات المناط بها المسؤولية الأمنية، وهو ما يعنى تكثيف الجهد لمعرفة أي عوائق قد تظهر تتسبب في الإخلال بالعملية الأمنية.

ومن هنا فإن مشكلة البحث تنحصر في تحديد معوقات أداء عمد الأحياء بشرطة العاصمة المقدسة لدورهم الأمني، وقد شملت الدراسة جميع العمدة العاملين بشرطة العاصمة المقدسة وعددهم (٥٧) عمدة، وذلك فترة إجراء الدراسة الميدانية في شهر ذي الحجة من عام (١٤٢٤ هـ).

الأهمية النظرية للدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لتحديد معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني، والتي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في وضع حلول لتخطي هذه العقبات وبالتالي الاستفادة من جهود العمدة في النواحي الأمنية، خاصة في الظروف الراهنة التي شهدت خروج بعض الفئات الضالة وتنفيذها لأعمال إرهابية تهدف إلى تقويض أمن البلاد ونشر الفوضى. كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة في لفت انتباه القائمين على الأجهزة الأمنية بصفة خاصة، وكذلك الباحثين في العلوم الشرطية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، بشكل عام إلى كثير من المعوقات التي تواجه منسوبي الأمن، والتي تتطلب البحث والدراسة.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

من ناحية تطبيقية فإن الباحث يأمل من خلال هذه الدراسة أن يلفت انتباه القائمين على رأس الهرم في الأجهزة الأمنية، إلى معوقات تعترض أداء عمل رجال الأمن، من أجل الالتفات إلى هذا العوائق الخطيرة وضع التنظيمات والحلول اللازمة لإزالتها ومنع ظهورها.

مفاهيم الدراسة :

من أهم المفاهيم التي شملتها الدراسة :

عمدة الحمي:

عرّف نظام مديرية الأمن العام الصادر عام (١٣٦٣ هـ) العمدة بأنه " هو رئيس المحلة، وهو احد رجال الأمن العام المسؤولين عن حفظ النظام، ودوام استتباب الأمن والراحة العمومية في محلته " (نظام مديرية الأمن العام، مادة ٩٥، ١٣٦٣هـ).

في حين عرّف نظام العمدة ولائحته التنفيذية الصادر عن وزارة الداخلية عام (١٤٠٦ هـ) العمدة ونوابهم بأنهم " هم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن ويقومون بتنفيذ أوامر أجهزة الأمن ومعالجة مصالح السكان ضمن الاختصاصات المحددة في هذا النظام والأنظمة الأخرى " (نظام العمدة ولائحته التنفيذية، المادة الأولى، ١٤٠٦هـ).

رجال الأمن:

يقصد برجال الأمن هم جميع منسوبي الأجهزة الأمنية العاملة في المملكة العربية السعودية، سواء من كانوا من العسكريين أو المدنيين.

العاصمة المقدسة:

تشمل جميع الحدود الإدارية لشرطة العاصمة المقدسة ويمثلها عدد (١٣) مركزاً وهي: القرارة، الجموم، العزيزية، جرول، أجياد، المعابدة، التنعيم، الكعكية، مخفر الحرم، المنصور، الشرائع، خليص، الكامل، يتبعهم عمدة الأحياء عدى مخفر الحرم والكامل فلا يتبعهم أي عمدة، كون مخفر الحرم يختص بما يقع داخل الحرم المكي الشريف، في حين يتبع الكامل معرفيين وليس عمدة حيث تصنف الكامل ضمن القرى والهجر التابعة لمكة المكرمة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون أداء عمدة الأحياء في العاصمة المقدسة لدورهم الأمني.

أسئلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي هو: ما معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني في العاصمة المقدسة؟

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

منهج الدراسة :

المنهج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، هو المسح الاجتماعي لجميع عمد الأحياء التابعين لشرطة العاصمة المقدسة، والاستبانة هي أداة جمع معلومات الدراسة.

مجتمع الدراسة :

شمل مجتمع الدراسة جميع عمد الأحياء التابعين لشرطة العاصمة المقدسة، زمن إجراء الدراسة الميدانية في شهر ذي الحجة من عام (١٤٢٤ هـ).

المجال البشري : جميع عمد الأحياء التابعين لشرطة العاصمة المقدسة زمن إجراء الدراسة الميدانية في شهر ذي الحجة من عام (١٤٢٤ هـ)، ويبلغ عددهم (٥٧) سبعة وخمسون عمدة، حسب ما ورد من بيانات مدير الشؤون الإدارية والمالية بشرطة العاصمة المقدسة.

المجال المكاني : جميع الحدود الإدارية لشرطة العاصمة المقدسة زمن إجراء الدراسة الميدانية في شهر ذي الحجة من عام (١٤٢٤ هـ).

عينة الدراسة:

تم اختيار المجتمع الكلي للدراسة وهم جميع عمد الأحياء التابعين لشرطة العاصمة المقدسة في المملكة العربية السعودية، وبلغ ويبلغ عددهم (٥٧) سبعة وخمسون عمدة، حسب ما ورد من بيانات مدير الشؤون الإدارية والمالية بشرطة العاصمة المقدسة. ووزعت الاستبانة الخاصة بتحديد معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني من وجهة نظر عمد الأحياء، على جميع مراكز شرطة العاصمة المقدسة وعددها (١٣) مركزاً، لتوزيعها على عمد الأحياء العاملين بالمركز، ووصل عدد الاستبانات المحاب عليها والداخلة في تحليل الدراسة الميدانية (٥٤) استبانة، أي ما نسبته (٩٥٪) من المجموع الكلي لمجتمع البحث وهي نسبة عالية جداً ومقبولة منهجياً.

المجال الزمني للدراسة:

تم تجميع البيانات الميدانية للفترة الزمنية الواقعة ما بين تاريخ ١٢/١٢/١٤٢٤ هـ وتاريخ ٣٠/١٢/١٤٢٤ هـ وتعتبر هذه المدة كافية لجمع البيانات الميدانية اللازمة لأغراض الدراسة.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

أداة الدراسة

تم استخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات الميدانية لهذه الدراسة، وقد تم تطوير استبانتين خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، بعد الأخذ بالشروط العلمية اللازمة لتصميم الاستبانة، وبعد الرجوع إلى الكتب المنهجية المتخصصة في ذلك، خصصت الاستبانة الأولى لمعرفة رأي عمد الأحياء في معوقات أدائهم لدورهم الأمني، في حين خصصت الاستبانة الثانية لمعرفة رأي ضباط الأمن ممن يعملون كرؤساء مباشرين للعمد، في معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني، وتشمل الاستبانتين محورين أساسيين هما:

المحور الأول: يركّز على المتغيرات الديموغرافية.

المحور الثاني: يبحث معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني.

صدق الأداة

تم التأكد من صدق المحتوى لأداة الدراسة بتحكيم الاستبانة علمياً بعد تصميمها من قبل المتخصصين والخبراء في مجال العلوم الشرطية والاجتماعية والمهتمين بمناهج البحث العلمي، كما قام الباحث بالإجراءات المنهجية المطلوبة للتحقق من صدق وصحة صياغة عبارات الاستبانة، وذلك بتجريبها على عينة عشوائية من المبحوثين بلغت (٤) أشخاص، ومن ثمّ تمّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجرائها من إضافة أو حذف أو تعديل.

أساليب المعالجة الإحصائية

ركز الباحث على اختيار اختبار معدل النسبة المئوية والتكرار من بين الاختبارات والمقاييس الإحصائية، بهدف منح مزيد من الإيضاح للظواهر المتصلة. بمعوقات أداء العمدة لدورهم الأمني.

المبحث الأول: بداية نظام العمد في المملكة

العمدة أو شيخ الحارة مصطلح قديم نشأ في الغالب في منطقة الحجاز، ومنه أخذ النظام الذي أقرته الدولة السعودية في بداية تأسيسها، حيث كانت انطلاقة جميع وزارات ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية من منطقة الحجاز التي كانت تعتبر العاصمة الأولى للدولة.

وقد كان للعمدة دور بارز وحيوي في معالجة الكثير من القضايا، كما كانت له مكانة اجتماعية بارزة وكلمة مسموعة بين سكان الحارة التي تتبع له.

وكانت تناط بأمانة العاصمة المقدسة ودوائر البلدية مسئولية تولية وعزل مشايخ الحارات، إلى أن صدر قرار مجلس الشورى رقم (١٤٨) وتاريخ ١٣٤٥/١٢/٢٠ هـ بارتباط مشايخ الحارات بالأمن العام.

وفي عام (١٣٤٦ هـ) تم تحديد مراتب العمد ومعاونيهم ورئيس الحراس والعسس. ومن ثم صدر الأمر السامي رقم (١٣/٤٥) وتاريخ ١٣٤٦/٦/١٩ هـ بالموافقة على أول نظام للعمد والذي تكون من (٢١) مادة.

وربط النظام العمدة بإدارة الشرطة، وأعطى العمدة صلاحيات تامة في تسوية كافة ما يقع من أبناء محلته من المنازعات وأنواع الخلافات، كما حدد النظام واجبات العمد ومعاونيهم والتي تنوعت إلا أنها ركزت على النواحي الأمنية.

وحين صدر ملحق نظام العمد بتاريخ ١٣٤٩/٣/٩ هـ تم إضافة أعباء أمنية أخرى للعمد ونوابهم، حيث حُمِّلوا بموجبها مسئولية ما يقع ضمن نطاق محلته من سرقات، وكذلك مسئولية إحضار السارق، وإذا كان الجاني من غير محلته فأعطى مهلة لا تتجاوز عشرة أيام لإحضاره.

وفي عام (١٣٦٣ هـ) صدر أول نظام لمديرية الأمن العام تضمن (١٥) مادة نظامية بالعمد ومساعدتهم (رئيس الحرس)، وأكد النظام على المسئولية الأمنية للعمد حيث كلفوا بمراقبة المحلات والأشخاص المشبوهين والإبلاغ عن حالات الوفاة المشتبه فيها وعن الدجالين والمشعوذين، وكلف العمدة بتقديم تقرير للشرطة كل (٢٤) ساعة عما حدث بمحلته.

وفي عام (١٣٦٩هـ) صدر النظام الثاني لمديرية الأمن العام وتضمن (٣٢) مادة وفقرة لعمد المحلات شملت اغلب مواد النظام القديم بعد تنقيحها لتواكب المستجدات، وأضيف إليها بعض المهام الجديدة.

كما شمل النظام مواد تنص لأول مرة على محاكمة العمدة وأعوانهم في حالة إهمالهم أو قصورهم في أداء أعمالهم.

وبتاريخ ١٠/٤/١٤٠٦هـ صدر المرسوم الملكي رقم (٧/م) بالموافقة على نظام جديد للعمدة ألغى بموجبه جميع الأنظمة السابقة وتضمن (٢٢) مادة حددت مسؤوليات العمدة ونوابهم وواجباتهم.

وفي عام (١٤١٣هـ) تم موافقة المقام السامي على قرار مجلس الخدمة المدنية والذي جرى تدارسه مع وزارة الداخلية، والمتعلق بتنظيم الأوضاع الوظيفية لفئات العمدة ونوابهم. (الردادي، ١٤٢٤هـ : ٤٢٠-٤٣٤).

المبحث الثاني: نظرة عامة على نظام العمد ولائحته التنفيذية

صدر تعميم وكيل وزارة الداخلية رقم ٣٥٨٠٨/١٠ وتاريخ ١٤٠٦/٥/٢٥ هـ لكافة الإمارات وقطاعات وزارة الداخلية الآتي نصه: " نبعث لكم بطيه صورة من خطاب معالي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٦٢٥٦/٧ ر وتاريخ ١٤٢٤/٤/١٣ هـ، ومشفوعه صورة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٦٣) وتاريخ ١٤٠٦/٣/٢٠ هـ القاضي بالموافقة على نظام العمد بالصيغة المرفقة بالقرار ونسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٠ هـ الصادر بالموافقة على ذلك" (نظام العمد ولائحته التنفيذية، ١٤٠٦ هـ : ٤).

وتضمن نظام العمد (٢٢) مادة شملت الآتي: (نظام العمد ولائحته التنفيذية، ١٤٠٦ هـ : ٥ - ١٧)

المادة الأولى: عرفت العمد ونوابهم.

المادة الثانية: حددت الأحياء التي يجب أن يكون فيها عمدة ونائب أو أكثر.

المادة الثالثة: حددت كيفية اختيار العمد.

المادة الرابعة: حددت كيفية اختيار نواب العمد.

المادة الخامسة: كلفت مدير الأمن العام أو من يفوضه بإصدار قرار تعيين العمدة أو نائبه بعد اختياره.

المادة السادسة: تضمنت شروط اختيار العمد ونوابهم.

المادة السابعة: وضحت اختصاصات العمد ونوابهم وشملت الآتي:

١. الاهتمام بالنواحي الأمنية والتحري عن المجهولين والمطلوبين.

٢. مراقبة إحراز وحمل الأسلحة.

٣. مرافقة ممثلي السلطة في دخول المنازل وتفتشها.

٤. مساعدة الدوريات والموظفين الموفدين في مهام رسمية.

٥. المساعدة في تنفيذ أوامر الإحضار والتبليغ ونحوها.

٦. التصديق على الأوراق التي تطلبها الجهات الرسمية كالكفالات.

٧. التبليغ عن المستحقين للمساعدة المادية.

٨. المساعدة في الإبلاغ عن الحريق وانقطاع الكهرباء.

٩. التعقيب على الحراس الليلين.

١٠. الإبلاغ عن العابثين بالمرافق العامة.
١١. تنفيذ المهام الأمنية المكلف بها من مرجعه.
١٢. رفع تقرير يومي بالحوادث والمسائل الأمنية المهمة التي تقع في دائرة اختصاصه.
- المادة الثامنة: توضح أن اللائحة التنفيذية هي التي توضح كيفية أداء عمل العمدة ونائبه.
- المادة التاسعة: تحدد مساعدة نائب العمدة له في مهامه وإنابته له في غيابه.
- المادة العاشرة: تحدد إحدى عشر محظورا على العمدة ونائبه.
- المادة الحادية عشر: تحدد مواصفات ختم العمدة.
- المادة الثانية عشر: تحدد مواصفات ختم نائب العمدة.
- المادة الثالثة عشر: تحدد كيفية ومسئولية الختم.
- المادة الرابعة عشر: توضح أن تحديد فئات العمد ونوابهم ومكافئاتهم تصدر من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح وزير الداخلية.
- المادة الخامسة عشر: توضح تشكيل لجنة مختصة لتنمية خدمات العمد.
- المادة السادسة عشر: تحدد متى يحال العمدة ونائبه على التقاعد.
- المادة السابعة عشر: توضح حق وزير الداخلية في اختيار العمدة ونائبه من المتقاعدين وفي هذه الحالة لهما أحقية الجمع بين المعاش التقاعدي والراتب.
- المادة الثامنة عشر: تحدد شمولية العمدة ونائبه بنظام الخدمة المدنية.
- المادة التاسعة عشر: تجيز لوزير الداخلية إنهاء خدمات العمدة ونائبه.
- المادة العشرون: توضح أن اللائحة التنفيذية يصدرها وزير الداخلية.
- المادة الحادية والعشرون: تحدد إلغاء هذا النظام ما سبقه من أنظمة.
- المادة الثانية والعشرون: توصي بنشر النظام في الجريدة الرسمية للعمل به.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

وقد صدر القرار الوزاري رقم ٥٧٦٥ وتاريخ ١٢/٢٢/١٤١٣هـ بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام العمدة، وقد عمم من مقام وزارة الداخلية برقم ٩٢٣٧٧/٣٥ وتاريخ ١٢/٢٢/١٤١٣هـ. وتضمنت اللائحة اثني عشر مادة وضّحت مفصلاً كيفية تنفيذ نظام العمدة، وواجبات ومسئوليات العمدة ونوابهم، كان من أهم ما جاء فيها: (نظام العمدة ولائحته التنفيذية، ١٤٠٦هـ : ٢٠ - ٣٣).

المادة الأولى: عرفت العمدة ونوابهم وارتباطهم بمدير الشرطة.

المادة الثانية: حددت الشروط الواجب إتباعها عند تحديد الأحياء التي يجب أن يكون فيها عمدة ونائب أو أكثر.

المادة الثالثة: حددت كيفية الإعلان عن وظائف العمدة الشاغرة، والشروط الواجب توفرها وكيفية اختيار العمدة.

المادة الرابعة: حددت كيفية اختيار نواب العمدة.

المادة الخامسة: كلفت مدير الأمن العام أو من يفوضه بإصدار قرار تعيين العمدة أو نائبه.

المادة السادسة: تضمنت عدة شروط يجب توفرها في العمدة ونوابهم، ومنها استمرارية إقامتهم في الحي المرشحين له، وعدم وجود سوابق له، وخلوه من العاهات.

المادة السابعة: وضحت اختصاصات العمدة ونوابهم وشملت عدة نقاط توضيحية سبق التطرق إليه سابقاً إضافة إلى توضيح نقاط أخرى من أهمها أن يزود الأمن العام العمدة بالعدد الكافي من الموظفين اللازمين لأداء المهام المسندة إليهم.

المادة الثامنة: وضحت النقاط التالية:

١. تخصيص مقر للعمدة في مكان بارز ويتوسط الحي.
٢. يزود مقر العمدة بوسيلة نقل ملائمة.
٣. أن يزاول العمدة ونائبه العمل في المكتب في أوقات الدوام المحددة من الأمن العام.
٤. الاحتفاظ بأسماء سكتن الحي.
٥. يشعر العمدة من قبل المكاتب العقارية أو مالكي العقار عن أي ساكن جديد.
٦. الاحتفاظ بسجل للتعريف الممنوحة لسكان الحي.
٧. تحديد ما يجب أن يتضمنه نموذج التعريف الذي يصدره العمدة للساكين.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

المادة التاسعة: توضح أن على العمدة تحديد مهام نائبه وإنابته له في غيابه.

المادة العاشرة: تحدد محتويات ختم العمدة ونائبه، وان على الأمانة التابعة لها العمدة بعث

بختم العمدة ونائبه وتوقيعيهما إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة للاحتفاظ

بها في ملف خاص والرجوع إليها عند الحاجة للمطابقة والاكتفاء بذلك عن

التصديق على صحة الختم والتوقيع.

المادة الحادية عشر: تحدد شروط تمديد خدمة العمدة أو نائبه.

المادة الثانية عشر: ترفع الأمانة أوراق العمدة أو نائبه بعد اختياريهما إلى وزير الداخلية.

المبحث الثالث: إسهامات شرطة العاصمة المقدسة في تفعيل الدور الأمني للعمد

اتخذت شرطة العاصمة المقدسة عدة خطوات لتفعيل الدور الأمني لعمد الأحياء ومن

هذه الخطوات:

١. تم تنطيق تشكيل مراكز شرطة العاصمة المقدسة بتخصيص مساعد لكل مدير مركز وتفريغهم لمتابعة عمد الأحياء وتنشيط أدائهم، بالرغم من العجز شديد في القوى البشرية والذي بلغت نسبته (٤٤,٥٪) لتنطيق التشكيل الأساسي.
٢. تم تعميم مراكز شرطة العاصمة المقدسة بموجب الخطاب رقم ٢٢٢ وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٣هـ للتقيد بنموذج تم إرفاقه لتفريغ مجهودات وأنشطة العمد ورفعها بشكل دوري.
٣. تم مخاطبة سعادة مدير شرطة منطقة مكة المكرمة بموجب الخطاب رقم ٧١٢ وتاريخ ١٤٢٣/١٢/١٧هـ المتضمن أنه انطلاقاً من أهمية تفعيل دور العمد الاجتماعي والإنساني والأمني ورغبة في تفعيل دورهم ومشاركتهم فإنه من الضروري إلزام العمدة بالتفاعل مع كل من شعبة البحث الجنائي ومراكز الشرطة والأمن الوقائي، ولذلك جرى تعديل بعض الفقرات في تقرير الكفاءة للعمدة بحيث يشمل رأي الجهات المشار إليها أعلاه وتقويمها للعمدة لضمان حسن الأداء.
٤. تم التعميم على كافة مراكز شرطة العاصمة المقدسة بموجب الخطاب رقم ٤١٣ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٠هـ بأنه قد تقرر الاجتماع بمساعدتهم في يوم الثلاثاء الموافق ١٤٢٤/٧/٢٦هـ وذلك لمعرفة مدى تفعيلهم لدور العمد.
٥. تم مخاطبة جوازات العاصمة المقدسة بموجب الخطاب رقم ٤٢٧/د ج وتاريخ ١٤٢٤/٨/١هـ بخصوص ما تضمنه توجيه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٢٧١٨٤/٢٢ في ١٤٢٤/٦/١٥هـ باعتماد عدة نقاط لتفريغ العمد لواجباتهم الأساسية والتي اشغلوا عنها بالتصديق على أوراق ووثائق مختلفة منها تصحيح أوضاع البرماويين وكذلك طلب الإعالة للأبناء واثبات الزوجية للمقيمين.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

٦. تم مخاطبة معالي أمين العاصمة، ومدير جوازات العاصمة المقدسة، ومدير إدارة الأحوال المدنية، ومدير فرع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ومدير صندوق التنمية العقاري، ومدير مكتب العمل والعمال، ومدير مكتب الضمان الاجتماعي، ومدير بنك التسليف بموجب الخطاب رقم ٤٢٧/٤٥/٢/٢٠/٤٥ دج وتاريخ ١٤٢٤/٨/١ هـ بشأن ما لوحظ من تزايد طلبات التصديق على الوثائق من قبل العمدة والشرط مما يمثل مزيداً من الأعباء على المواطنين، وطلب التعميم على منسوبيهم بالتقيد بتوجيهات صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٢٧١٨٤/٢٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٥ هـ والمبلغ بتعميم صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة رقم ١٤٢/١/٨٨١٤٢/ظ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٥ هـ والقاضي بالاكْتفاء عند التعريف بالشخص بإبراز بطاقته الشخصية الحديثة الصادرة من الأحوال المدنية دون الحاجة إلى طلب تصديق العمدة والشرط. تم العرض لصاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة بالخطاب رقم ٤٥٦٥/٢/٢/٢٠/٤٥ دج في ١٦/٨/١٤٢٤ هـ بخصوص استبدال الأوراق التي جرت العادة المصادقة عليها، والخاصة بإثبات ولادة أبناء المقيمين، بتحليل البصمة الوراثية كإجراء علمي موثوق ولا يمكن التشكيك به، ويفرغ العمدة للقيام بواجباته الأمنية والإنسانية والاجتماعية.
٧. تم تعميم كافة الأقسام والشعب والمراكز التابعة لشرطة العاصمة المقدسة بموجب التعميم رقم ٤٣١ وتاريخ ١٤٢٤/٨/٢ هـ بخصوص قبول التعاريف الصادرة من الجهات الحكومية لموظفيها، وكذلك من المؤسسات والشركات الكبيرة المعروفة، والمرونة قدر الإمكان في قبول أوراق التعريف البديلة لورقة تعريف العمدة، دون الإخلال بالضمانات الكفيلة بإحضار المطلوبين.
٨. تم مخاطبة مدير الأمن الوقائي بموجب الخطاب رقم ٤٤٤/٤٥/٢/٢٠/٤٤ دج وتاريخ ١٤٢٤/٨/١٧ هـ لتعميد مندوبنا في لجنة العودة بالأمانة بمخاطبة الشركات والمؤسسات التي تطلب توظيف المواطنين بقبول تعريفات الجهات الحكومية والمؤسسات التجارية الكبيرة لطالبي الوظائف كبديل عن ورقة تعريف العمدة.

خاص لموقع المشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

٩. تم مخاطبة مدير شرطة منطقة مكة المكرمة بموجب الخطاب رقم ٤٤٣/٢٠/٢٠٤٥ دج وتاريخ ١٧/٨/١٤٢٤ هـ بطلب دعم العمدة بالأعداد المناسبة من الموظفين.

١٠. تم مخاطبة مدراء مراكز الشرط بالعاصمة المقدسة بموجب الخطاب رقم ٤٨٧ وتاريخ ١٧/٨/١٤٢٤ هـ بخصوص معاناة بعض الإخوة المقيمين الذين يلجئون لولادة زوجاتهم في المنازل بسبب ارتفاع تكاليف الولادة في المستشفيات ومن ثم يطالبون الجهات المختصة بإثبات ولادة هؤلاء الأبناء، وطلب تعميم التخفيض الذي ساهمت به إحدى المستشفيات الخاصة بمكة المكرمة بعد التنسيق معها من عمدة محلة شارع المنصور بحيث يحصل المواطنين والمقيمين المسجلين لدى عمدة المحلة على كرت خصم بنسبة (٥٠٪) في المستشفى.

١١. تم التعميم على مراكز شرطة العاصمة المقدسة بموجب الخطاب رقم ٥٠٠/٢٠/٢٠٤٥ دج وتاريخ ٢٥/٨/١٤٢٤ هـ بشأن الالتزام بالنقاط التي تم مناقشتها في الاجتماع الذي عقد معهم ومنها: ضرورة تفعيل دور عمد الأحياء، ومعرفة جهودهم ونشاطهم، وأهمية متابعتهم وتقييم أداءهم، وعمل نموذج عمل للعمد لرفع تكاميلهم، والاجتماع بشكل مستمر مع العمدة لمعرفة إنجازهم.

١٢. تم مخاطبة مدير فرع بنك التسليف السعودي بمكة المكرمة المكلف بموجب الخطاب رقم ٥١٧ دج وتاريخ ٢٩/٨/١٤٢٤ هـ بشأن التقليل من طلب التصديق على الوثائق من قبل العمدة والاكتفاء ببطاقة الأحوال المدنية.

١٣. تم العرض لصاحب السمو الملكي بالخطاب رقم ٥٧٩/دج وتاريخ ١٨/٩/١٤٢٤ هـ بخصوص التوجيه حيال استبدال النماذج القديمة المعمول بها في مكتب الزواج والتي يتطلب الإجراء فيها توقيع العمدة والشرطة، والاكتفاء بحضور الشهود لدى الموظف المختص وتدوين شهادة بدلاً من التصديق على الأوراق من قبل العمدة أو الشرطة.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

١٤. تم التعميم على كافة مراكز الشرط بالعاصمة المقدسة بموجب الخطاب رقم ٥٩٧ في ١٤٢٤/٩/٢٥هـ بشأن التأكيد على العمد بتوصيل المساعدات التي تصلهم من فاعلي الخير وكذلك من المستودع الخيري، إلى مستحقيها وعدم توزيعها كيفما اتفق بدون أن يكون هناك تثبت من حاجة من تقدم له المساعدة.

١٥. تم مخاطبة مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة بموجب الخطاب رقم ٦٥٥ في ١٤٢٤/١٠/٢٨هـ بخصوص استبدال النماذج السابقة والتي كان المكتب يطلب التصديق عليها، بنموذج جديد تم تصميمه في الشرطة وبحيث يقتصر النموذج الجديد على تحديد حالة المواطن الاقتصادية والسكنية لطالبي مساعدات الضمان الاجتماعي.

١٦. تم مخاطبة معالي أمين العاصمة المقدسة ومدير فرع وزارة التجارة بموجب الخطاب رقم ٦٨٨ دج في ١٤٢٤/١١/١٢هـ بخصوص تكليف أصحاب المكاتب العقارية ببعث بيان فوري عن السكان الجدد في الأحياء لعمدة الحي لرفعه من قبل العمدة للجهات الأمنية.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

المبحث الثالث: معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني ((الدراسة التطبيقية))

بجث الدراسة الميدانية معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني من شقين متلازمين، أهتم الشق الأول بتحديد معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني من وجهة نظر عمد الأحياء، في حين بحث الشق الثاني تحديد معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني من وجهة نظر ضباط الأمن ممن يعملون كرؤساء مباشرين للعمدة.

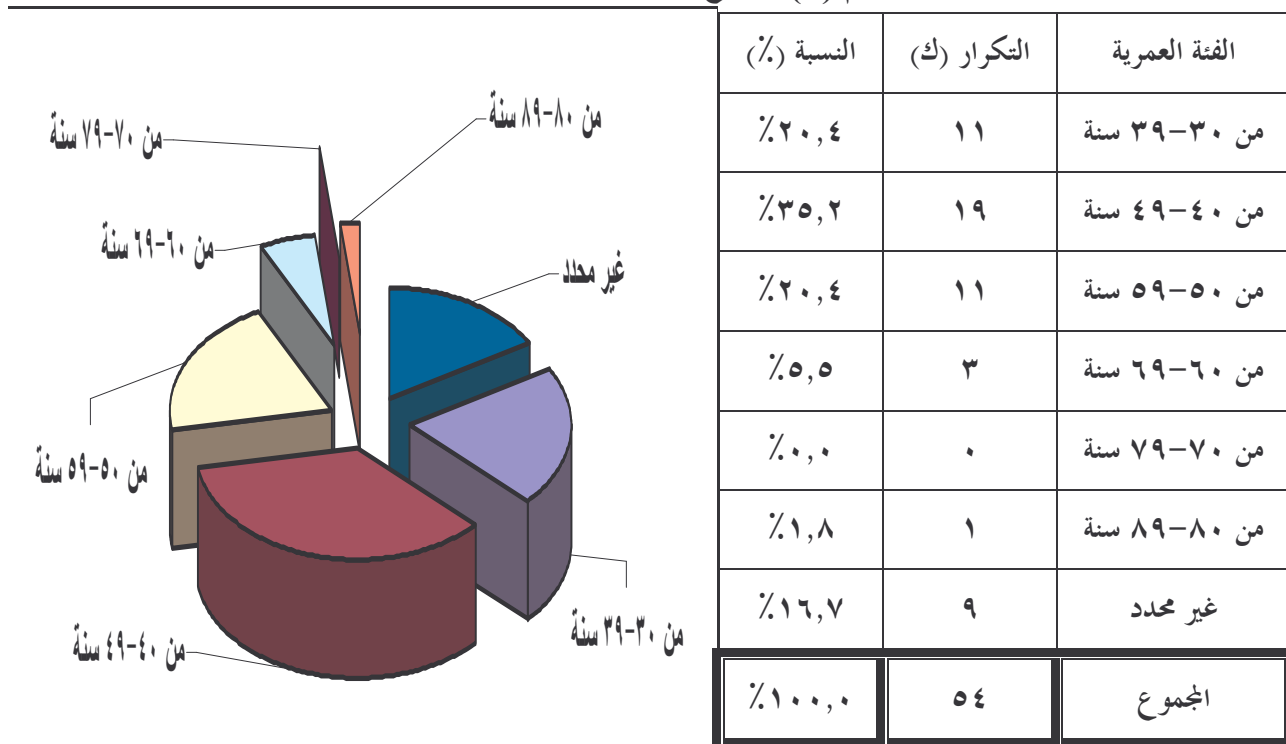
وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج يمكن عرضها من خلال الآتي:

أولاً معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني من وجهة نظر عمد الأحياء

١. الفئة العمرية لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:

تم توزيع الفئات العمرية إلى مجموعات مدى كل فئة عشر سنوات بدءاً من الفئة (٣٠-٣٩) وانتهاءً بالفئة (٨٠-٨٩) سنة، وقد تركزت أعمار غالبية العمدة في الفئة العمرية (٤٠-٤٩) بمجموع (١٩) عمدة أو ما نسبته (٣٥,٢٪) من مجموع العمدة المشاركين في الدراسة الميدانية، ويوضح الجدول التالي ذلك مفصلاً:

جدول رقم (١) يوضح الفئة العمرية للعمدة

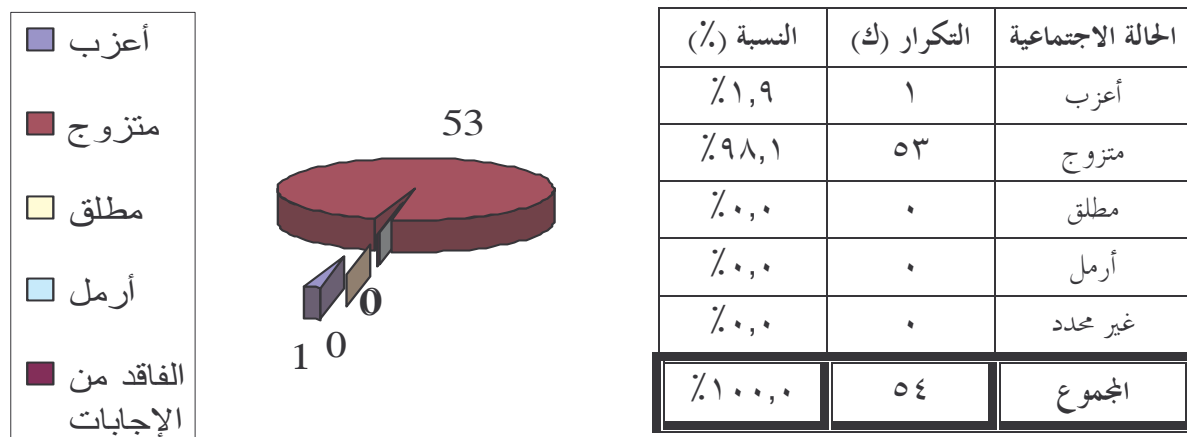


٢. الحالة الاجتماعية لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:

أتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن جميع عمد الأحياء بالعاصمة المقدسة متزوجين

عدى واحد منهم أعزب ويوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح الحالة الاجتماعية للعمد



٣. مدة الخبرة العملية لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:

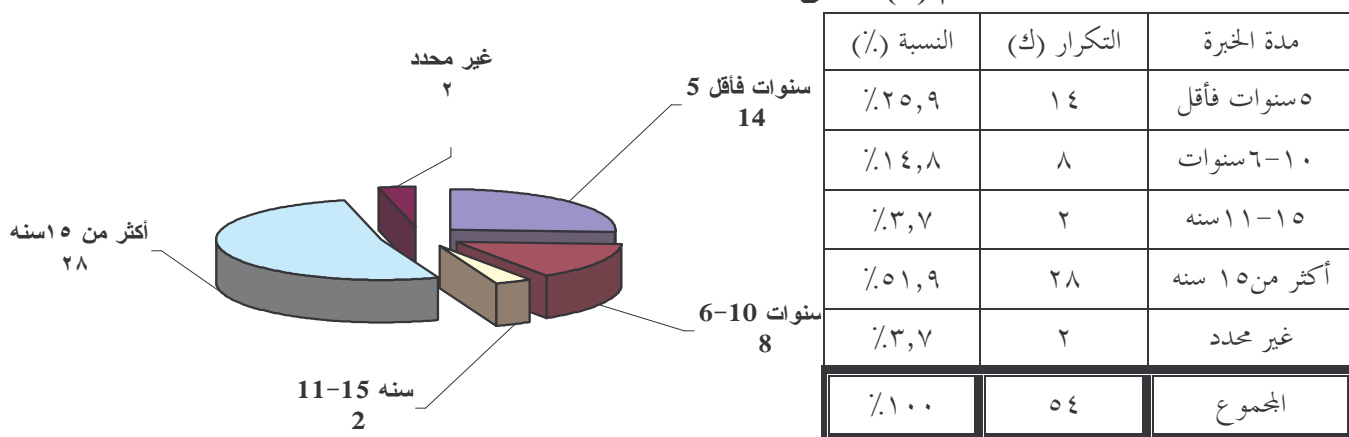
يجدر الإشارة هنا إلى أنه جرت في الفترة الأخيرة وبعد صدور نظام العمد العمل

على إحلال عمد أحياء جدد بدلا من كبار السن من العمد القدامى، حيث ركز على عدة شروط من ضمنها المؤهل العلمي للمرشح كعمدة، حيث تعطى الأفضلية لحاملي

الشهادات العليا أو الجامعية، ولذلك قد تجد من العمد من تقل مدة خبرتهم عن خمس سنوات، ومع هذا فقد أتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف العمد

تجاوزت مدة خبرتهم (١٥) سنة فبلغت نسبتهم (٥١,٩%) ويوضح الجدول التالي ذلك:

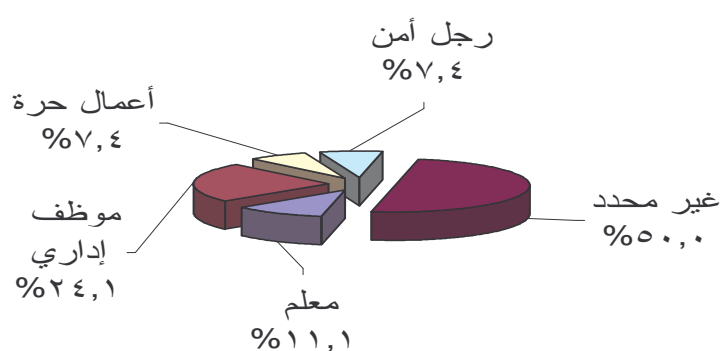
جدول رقم (٣) يوضح مدة الخبرة العملية للعمد



٤. العمل السابق لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:

أتضح أن غالبية العمد كانوا يعملون في وظائف إدارية سابقة بما نسبته (١, ٢٤٪)، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٤) يوضح خصائص مجتمع الدراسة بحسب المهنة السابقة

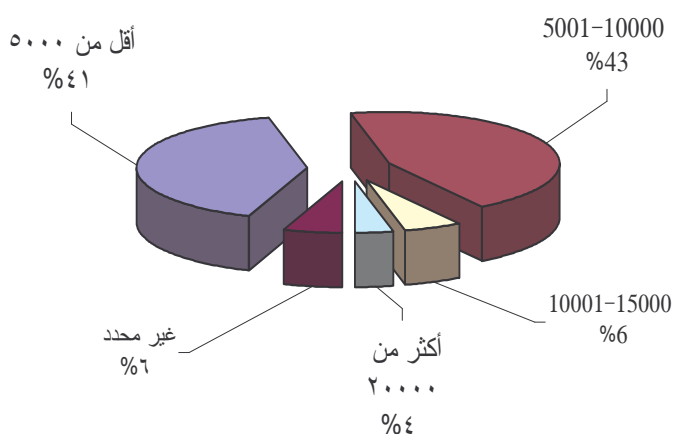


النسبة (%)	التكرار (ك)	العمل السابق
١١,١	٦	معلم
٢٤,١	١٣	موظف إداري
٧,٤	٤	أعمال حرة
٧,٤	٤	رجل أمن
٥٠,٠	٢٧	غير محدد
١٠٠	٥٤	المجموع

٥. الدخل الشهري لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:

توصلت الدراسة الميدانية إلى انخفاض دخل أكثر من ثلث عمد الأحياء حيث كانت نسبة (٧, ٤٠٪) منهم دخله أقل من خمسة آلاف ريال ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (٥) يوضح الدخل الشهري لعمد الأحياء



النسبة (%)	التكرار (ك)	الدخل الشهري
٤٠,٧	٢٢	أقل من ٥٠٠٠
٤٤,٤	٢٤	٥٠٠١-١٠٠٠٠
٥,٦	٣	١٠٠٠١-١٥٠٠٠
٣,٧	٢	أكثر من ٢٠٠٠٠
٥,٦	٣	غير محدد
١٠٠	٥٤	المجموع

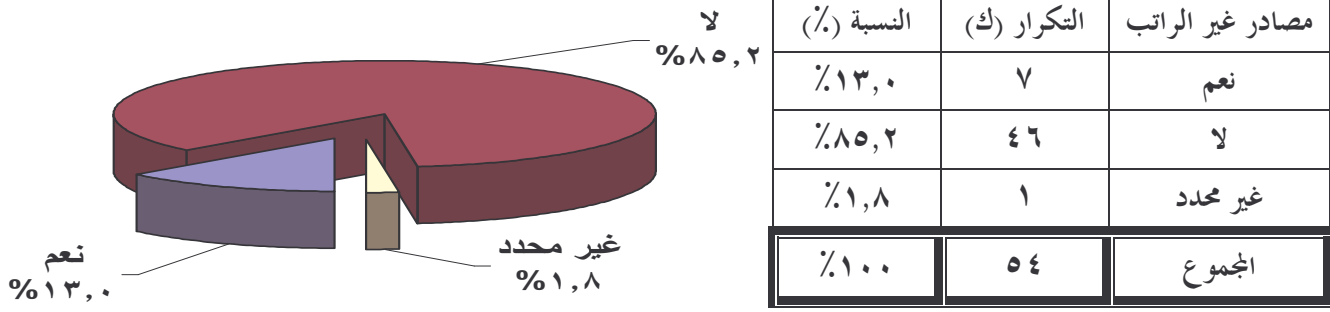
خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

٦. مصادر رزق ثابتة غير الراتب لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية:

كما أتضح أن غالبية العمد (٨٥,٢٪) ليس لديهم مصدر رزق ثابت غير الراتب

الشهري، ويوضح الجدول التالي ذلك بشكل مفصل:

جدول رقم (٦) يوضح وجود مصادر رزق ثابتة للعمد غير الراتب

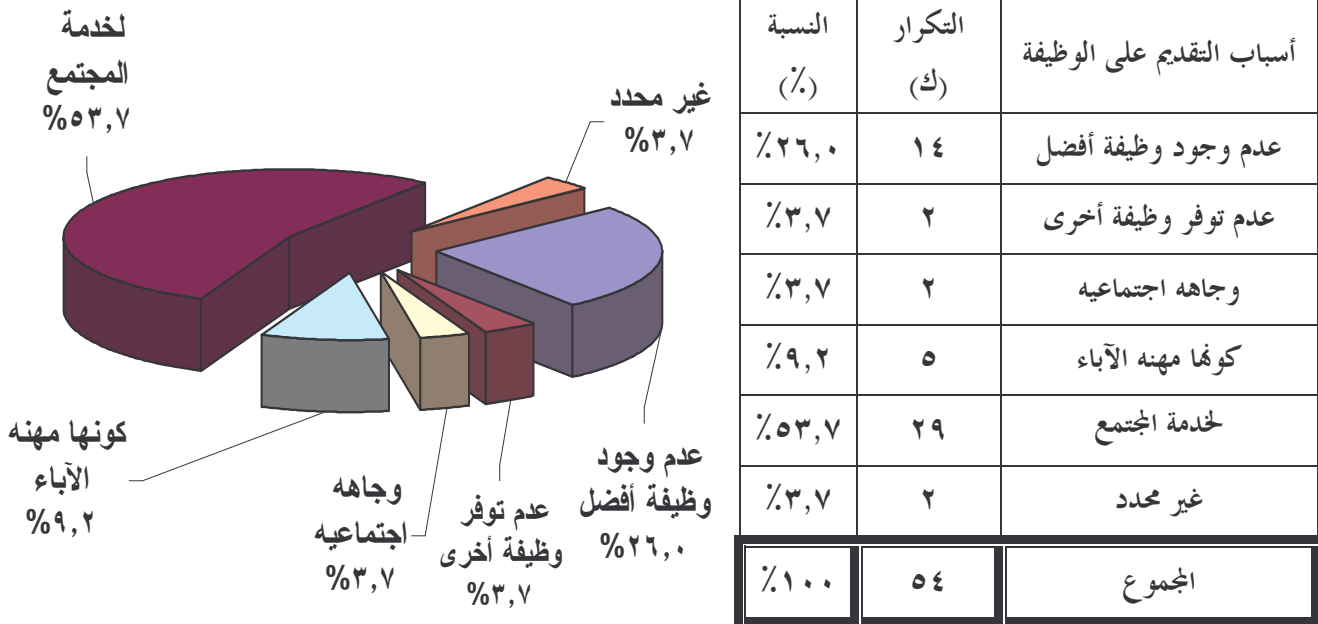


٧. أسباب التقدم على وظيفة عمدة:

النسبة الأكبر من العمد (٥٣,٧٪) كان سبب تقديمهم على وظيفة عمدة رغبة

في خدمة المجتمع، ويفصّل الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (٧) يوضح أسباب التقدم على وظيفة عمدة

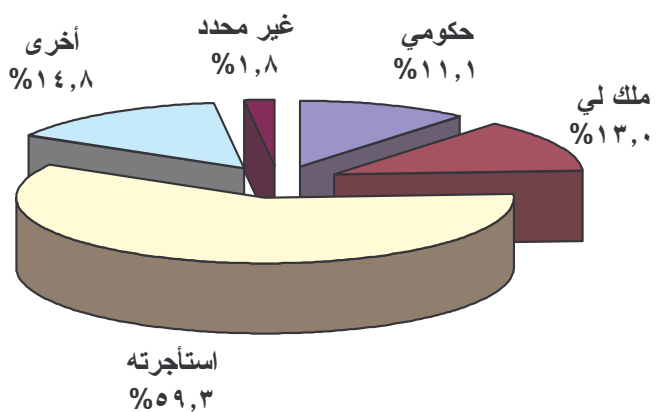


خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

٨. كيفية حصول عمد الأحياء المشاركين في الدراسة الميدانية على مكاتبهم:

أكثر من نصف عمد الأحياء (٥٩,٣٪) قاموا باستئجار مكاتبهم على حسابهم الخاص:

جدول رقم (٨) يوضح كيفية حصول العمدة على مكتبه



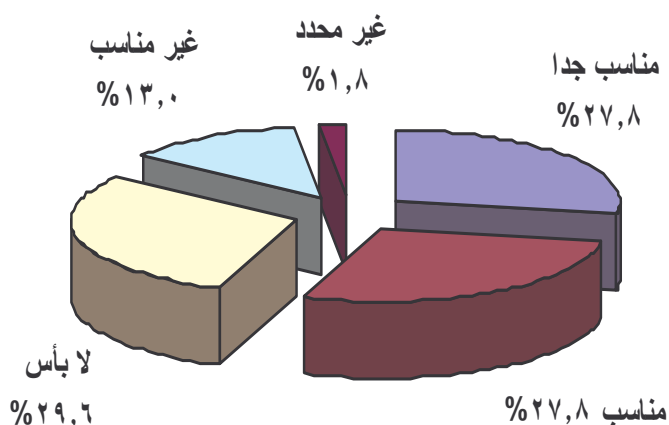
النسبة	التكرار (ك)	كيفية الحصول على المكتب
١١,١٪	٦	حكومي
١٣,٠٪	٧	ملك لي
٥٩,٣٪	٣٢	استأجرته
١٤,٨٪	٨	أخرى
١,٨٪	١	غير محدد
١٠٠٪	٥٤	المجموع

٩. مناسبة موقع العمدة مكاتباً

كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٢٧,٨٪) من عمد المشاركين في الدراسة راضين تماماً عن موقع

مكاتبهم، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (٩) يوضح مناسبة موقع المكتب مكانياً

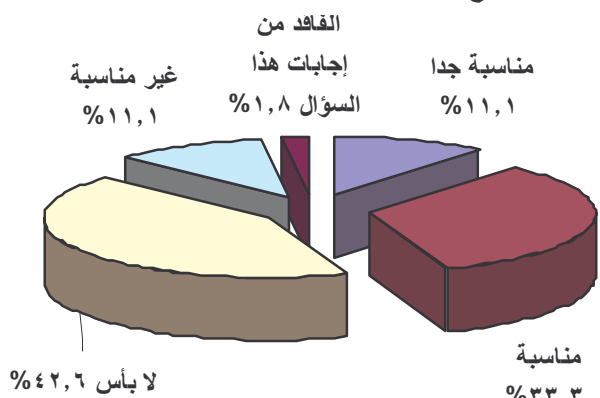


النسبة	التكرار (ك)	مناسبة موقع المكتب
٢٧,٨٪	١٥	مناسب جداً
٢٧,٨٪	١٥	مناسب
٢٩,٦٪	١٦	لا بأس
١٣,٠٪	٧	غير مناسب
١,٨٪	١	غير محدد
١٠٠٪	٥٤	المجموع

١٠ . مناسبة تجهيزات موقع العمدة

كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٢٧,٨٪) من العمد المشاركين في الدراسة راضين تماما عن موقع مكتبهم، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١٠) يوضح مناسبة تجهيزات موقع المكتب

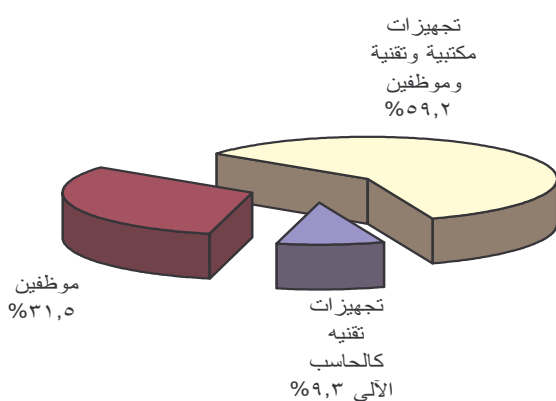


النسبة	التكرار (ك)	مناسبة تجهيزات المكتب
11.1%	6	مناسبة جدا
33.3%	18	مناسبة
42.6%	23	لا بأس
11.1%	6	غير مناسبة
1.9%	1	غير محدد
100%	54	المجموع

١١ . احتياجات مكتب العمدة الناقصة

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٥٩,٢٪) من العمد المشاركين في الدراسة أفادوا بنقص التجهيزات المكتبية والتقنية والبشرية، ويوضح الجدول التالي ذلك:

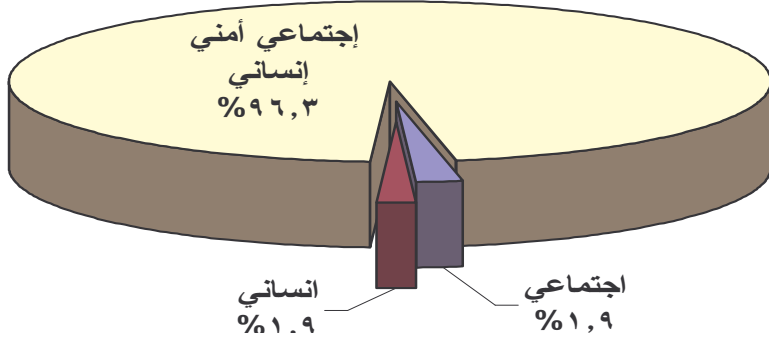
جدول رقم (١١) يوضح احتياجات موقع المكتب الناقصة



١٢. مهام ودور العمدة:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٩٦,٢٪) من عمد المشاركين في الدراسة أفادوا أن مهام العمدة هي اجتماعية أمنية إنسانية، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١٢) يوضح مهام ودور العمدة

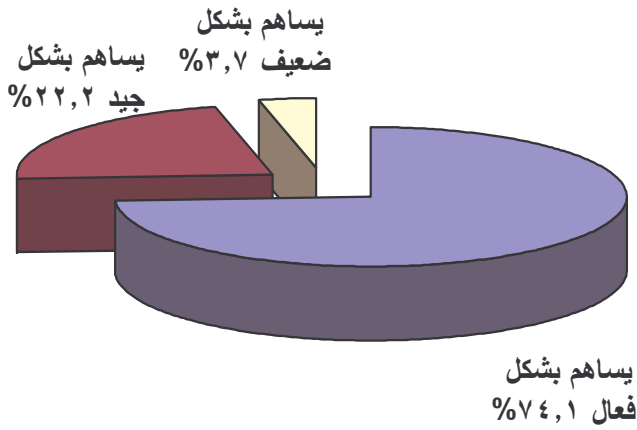


النسبة	التكرار(ك)	مهام ودور العمدة
١,٩	١	اجتماعي
١,٩	١	انساني
٩٦,٢	٥٢	اجتماعي إنساني
١٠٠%	٥٤	المجموع

١٣. مساهمة العمدة لدوره الأمني:

أكد (٧٤,١٪) من عمد المشاركين في الدراسة مشاركتهم الفعالة في دورهم الأمني، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١٣) يوضح مساهمة العمدة لدوره الامني



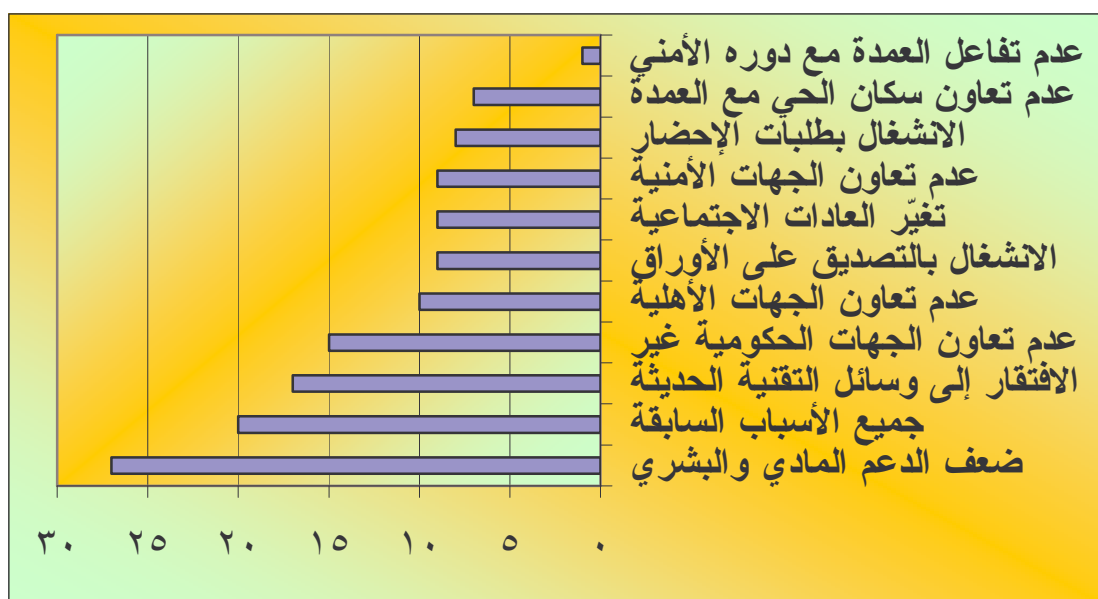
النسبة	التكرار(ك)	مساهمة العمدة لدوره الأمني
٧٤,١%	٤٠	يساهم بشكل فعال
٢٢,٢%	١٢	يساهم بشكل جيد
٣,٧%	٢	يساهم بشكل ضعيف
١٠٠%	٥٤	المجموع

١٤ . معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني

أكد نصف العمدة المشاركين في الدراسة (٥٠,٠٪) أن ضعف الدعم المادي والبشري هو من معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١٤) يوضح معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني

م	المعوقات	الإجابة بنعم	النسبة المئوية
١	ضعف الدعم المادي والبشري	٢٧	٥٠,٠٪
٢	الانشغال بالتصديق على الأوراق	٩	١٦,٧٪
٣	الانشغال بطلبات الإحضار	٨	١٤,٨٪
٤	الافتقار إلى وسائل التقنية الحديثة	١٧	٣١,٥٪
٥	تغير العادات الاجتماعية	٩	١٦,٧٪
٦	عدم تعاون سكان الحي مع العمدة	٧	١٣,٠٪
٧	عدم تعاون الجهات الأمنية	٩	١٦,٧٪
٨	عدم تعاون الجهات الحكومية غير الأمنية	١٥	٢٧,٨٪
٩	عدم تعاون الجهات الأهلية	١٠	١٨,٥٪
١٠	عدم تفاعل العمدة مع دوره الأمني	١	١,٩٪
١١	جميع الأسباب السابقة	٢٠	٣٧,٠٪



١٥. وسائل تفعيل دور العمدة الأمني

أختار غالبية العمدة المشاركين في الدراسة (٦١,١٪) جميع الأسباب التي تطرقت إليها الدراسة كوسائل تفعيل دور العمدة الأمني، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١٥) يوضح معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني

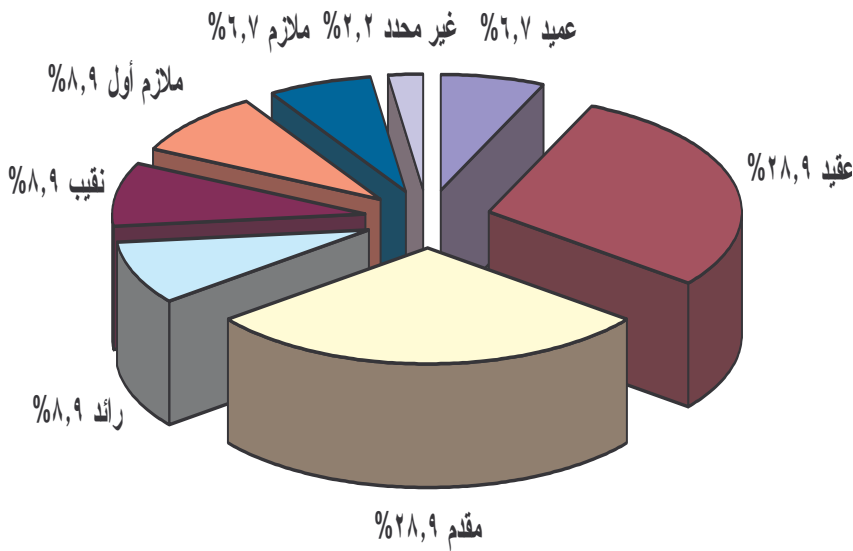
م	وسائل التفعيل	الإجابة بنعم	النسبة المئوية
١	دعمه المادي والبشري	١٧	٣١,٥٪
٢	استخدام الحاسب وربطه بالشبكة الأمنية	١٤	٢٥,٩٪
٣	التخفيف من التصديق على الأوراق	٦	١١,١٪
٤	التخفيف من طلبات إحضار الأشخاص	٢	٣,٧٪
٥	تنشيط دورهم الاجتماعي	٢	٣,٧٪
٦	إلزام مكاتب العقار بتزويدهم بأسماء السكان الجدد	١٢	٢٢,٢٪
١٠	جميع الأسباب السابقة	٣٣	٦١,١٪



ثانياً معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط ١. رتب الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية:

تساوت رتي عقيد ومقدم (٢٨,٩٪) كأعلى رتب من مجموع الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية، ويوضح الجدول التالي ذلك مفصلاً:

جدول رقم (١٦) يوضح رتب الضباط المشاركين في الدراسة



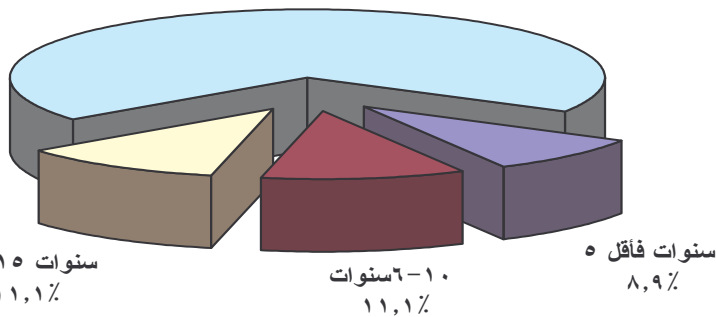
رتب الضباط	التكرار (ك)	النسبة (%)
عقيد	٣	٦,٧
عقيد	١٣	٢٨,٩
مقدم	١٣	٢٨,٩
رائد	٤	٨,٩
نقيب	٤	٨,٩
ملازم أول	٤	٨,٩
ملازم	٣	٦,٧
غير محدد	١	٢,٢
المجموع	٤٥	١٠٠٪

٢. مدة خبرة الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية

كان خبرة غالبية الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية مرتفعة (٦٨,٩٪) من مجموع الضباط المشاركين في الدراسة، ويوضح الجدول التالي ذلك مفصلاً:

جدول رقم (١٧) يوضح مدة خبرة الضباط المشاركين في الدراسة

أكثر من ١٥ سنة
٦٨,٩٪

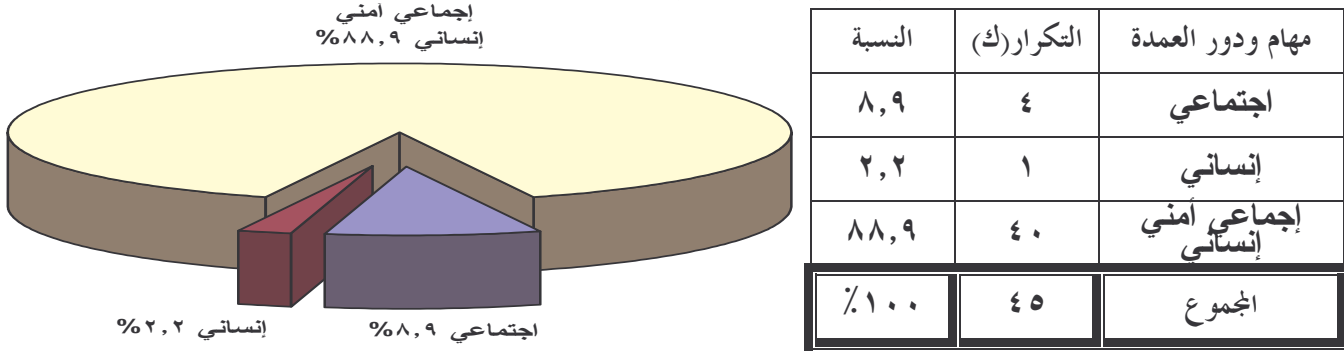


مدة خبرة الضباط	التكرار (ك)	النسبة (%)
٥ سنوات فأقل	٤	٨,٩
٦-١٠ سنوات	٥	١١,١
١١-١٥ سنوات	٥	١١,١
أكثر من ١٥ سنة	٣١	٦٨,٩
المجموع	٤٥	١٠٠٪

٣. دور العمدة من وجهة نظر الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٩٦,٢٪) من الضباط المشاركين في الدراسة أفادوا أن مهام العمدة هي اجتماعية أمنية إنسانية، ويوضح الجدول التالي ذلك:

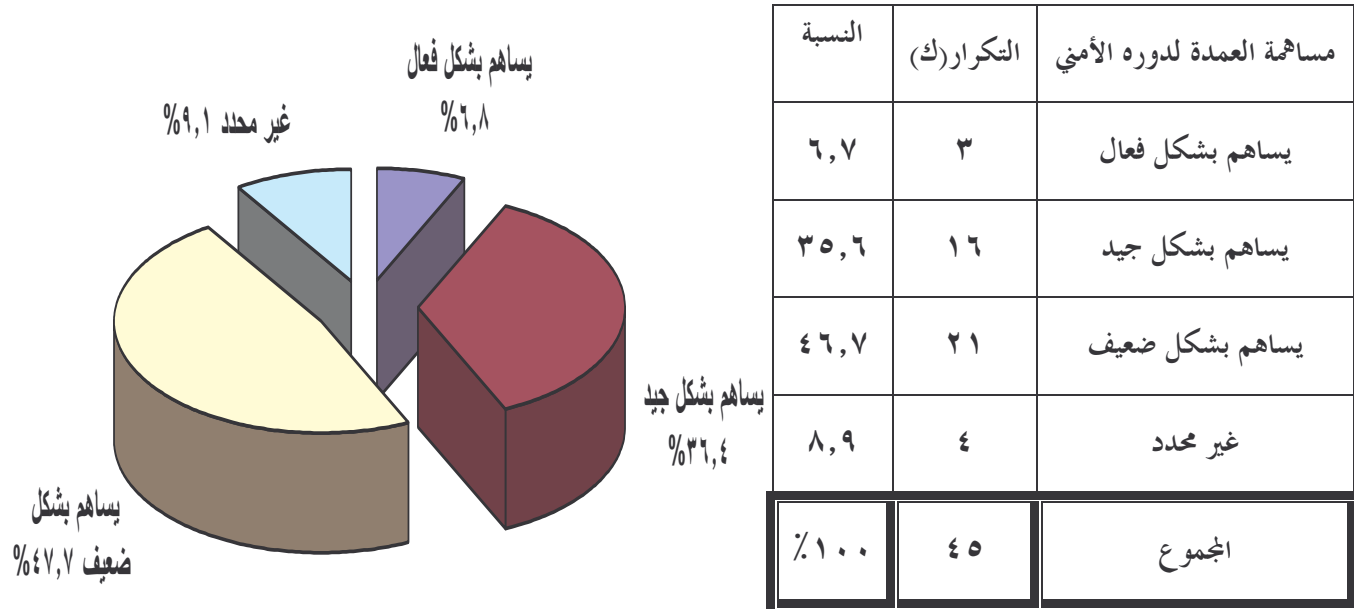
جدول رقم (١٨) يوضح مهام ودور العمدة



٤. مساهمة العمدة لدوره الأمني من وجهة نظر الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٤٦,٧٪) من الضباط المشاركين في الدراسة يرون أن العمدة يساهم في دوره الأمني بشكل ضعيف، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١٩) يوضح مساهمة العمدة لدوره الامني

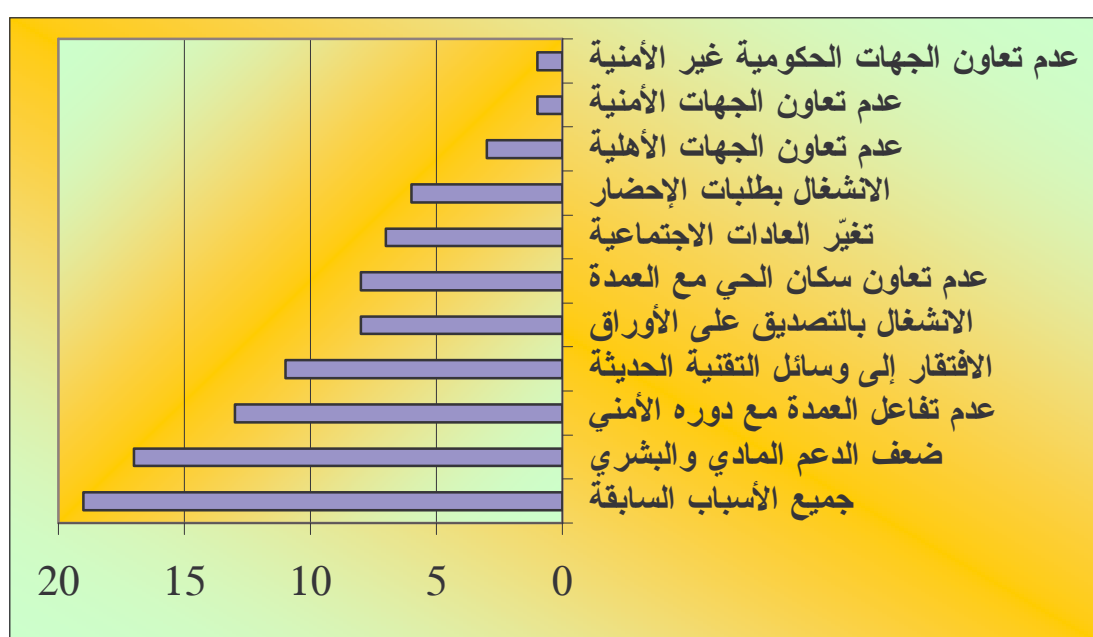


٥. معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني

أكد حوالي نصف الضباط المشاركين في الدراسة (٤٢,٢٪) أن من أسباب معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني هي جميع المعوقات التي تطرقت إليها الدراسة، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (٢٠) يوضح معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط

م	المعوقات	الإجابة بنعم	النسبة المئوية
١	ضعف الدعم المادي والبشري	١٧	٣٧,٨٪
٢	الانشغال بالتصديق على الأوراق	٨	١٧,٨٪
٣	الانشغال بطلبات الإحضار	٦	١٣,٣٪
٤	الافتقار إلى وسائل التقنية الحديثة	١١	٢٤,٤٪
٥	تغير العادات الاجتماعية	٧	١٥,٦٪
٦	عدم تعاون سكان الحي مع العمدة	٨	١٧,٨٪
٧	عدم تعاون الجهات الأمنية	١	٢,٢٪
٨	عدم تعاون الجهات الحكومية غير الأمنية	١	٢,٢٪
٩	عدم تعاون الجهات الأهلية	٣	٦,٧٪
١٠	عدم تفاعل العمدة مع دوره الأمني	١٣	٢٨,٩٪
١١	جميع الأسباب السابقة	١٩	٤٢,٢٪

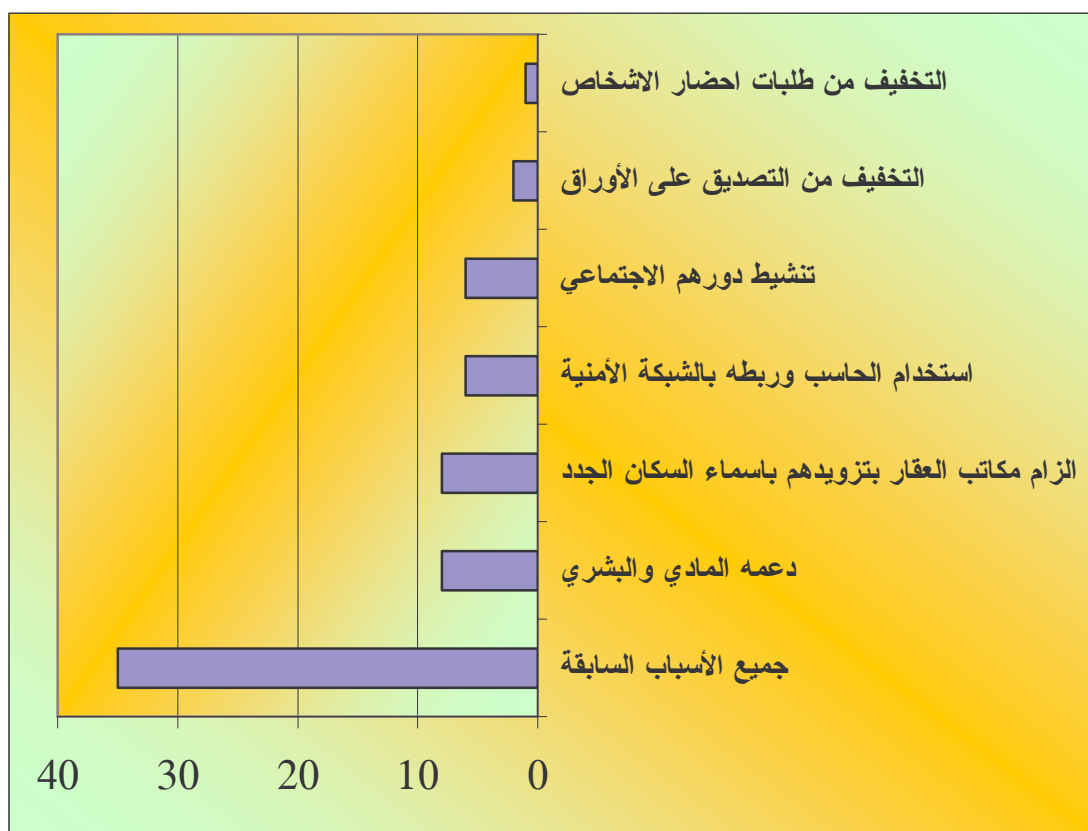


٦. وسائل تفعيل دور العمدة الأمني

أختار غالبية الضباط المشاركين في الدراسة (٧٤,٥٪) جميع الأسباب التي تطرقت إليها الدراسة كوسائل تفعيل دور العمدة الأمني، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (٢١) يوضح وسائل تفعيل أداء العمدة لدورهم الأمني

م	وسائل التفعيل	الإجابة بنعم	النسبة المئوية
١	دعمه المادي والبشري	٨	١٧,٠٪
٢	استخدام الحاسب وربطه بالشبكة الأمنية	٦	١٢,٨٪
٣	التخفيف من التصديق على الأوراق	٢	٤,٣٪
٤	التخفيف من طلبات إحضار الأشخاص	١	٢,١٪
٥	تنشيط دورهم الاجتماعي	٦	١٢,٨٪
٦	إلزام مكاتب العقار بتزويدهم بأسماء السكان الجدد	٨	١٧,٠٪
١٠	جميع الأسباب السابقة	٣٥	٧٤,٥٪



المبحث الثالث: نتائج وتوصيات البحث

شملت الدراسة الميدانية عينتين متباينتين لقياس معوقات أداء العمد لدورهم الأممي، العينة الأولى عمد الأحياء، والثانية الضباط المسؤولين مسئولية مباشرة عن العمد وبعضاً من ضباط مراكز الشرط التي تعتبر مرجعاً مباشراً للعمد ويرتبطون بها.

وقد تباينت الآراء في بعض النقاط واتفقت في بعضها، وهذا أمر طبيعي ومقبول وهو مما يثري الدراسة ويعطيها بعدين مختلفين يمكن منهما الوصول إلى التشخيص السليم للمشكلة، فأصحاب الشأن أعرف من غيرهم بمواطن الخلل، وفي المقابل لا يستطيع الشخص أن يقوم نفسه بذات الجودة التي يمكن لغيره أن يفعل ذلك، انطلاقاً من باب أن الآخرين أقدر على تقويم الأداء من الشخص ذاته.

وسنحلل أولاً بيانات الدراسة التي تعالج المتغيرات الديموغرافية في كل استبيان، ومن ثم وفي الأسئلة التي احتواها كلا الاستبيانين والتي تبحث معوقات الأداء وسبل تفعيلها فسيتم تحليلها سوياً اختصاراً للوقت، ومحاولة لعرفه أوجه التباين والاتفاق بينهما.

وفيما يخص الأسئلة التي تعالج المتغيرات الديموغرافية في استبيان العمد، فقد جاء السؤال الأول ليحدد الفئة العمرية للعمد المشاركين في الدراسة، وقد أتضح منها تقدم الفئة العمرية (٤٠-٤٩) سنة بقية الفئات المشاركة من العمد بنسبة (٣٥,٢٪)، تلتها الفئة العمرية (٣٠-٣٩) سنة، والفئة العمرية (٥٠-٥٩) سنة بالتساوي، وهذا مؤشر مهم يدل على وقوع غالبية العمد ضمن الفئة العمرية التي يمكن أن تتميز برجاحة العقل، انطلاقاً من كون سن النضوج العقلي للرجل هو سن (٤٠) سنة كما هو متعارف عليه.

كما أشارت الحالة الاجتماعية للعمد المشاركين في الدراسة إلى استقرار غالبية العمد اسرياً حيث وجد أن (٩٨,١٪) منهم متزوجون ونسبة (١,٩٪) عزاب ولم يوجد بينهم أي مطلق أو أرمل، وهذا يساعد العمدة على العطاء وحل المشاكل الأسرية والاجتماعية التي تعرض له والتي تقع في نطاق الحي المسئول عنه، فالاستقرار النفسي والعائلي أمر مهم للعطاء، وفاقد الشيء لا يعطيه.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

كما وضحت مدة الخبرة العملية للعمد المشاركين في الدراسة أن أكثر من نصف العمد (٩, ٥١٪) تجاوزت مدة خبرتهم (١٥) سنة، وهي نسبة مرتفعة ودلالة مهمة لوجود عامل الخبرة لدى غالبية عمد العاصمة المقدسة، كما تشير أيضا إلى بدء التغيير التدريجي في إحلال العناصر الشابة في هذه الوظيفة الحيوية حيث جاءت مجموعة من خبرته (٥ سنوات فأقل) في المرتبة الثانية (٩, ٢٥٪)، وجاء ثالثاً مجموعة من خبرته (٦-١٠) سنوات (٨, ١٤٪)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المجموعة التي تقع في الفئة العمرية (١١-١٥) سنة.

وأوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن غالبية العمد كانت خلفياتهم العملية السابقة تتركز في الأعمال الإدارية (١, ٢٤٪) وهو مؤشر جيد كون الخبرة الإدارية مفيدة في تنظيم وتسيير الأعمال، وجاء في المرتبة الثانية (١, ١١٪) من كان يعمل في سلك التعليم وهو أمر مهم أيضاً فالخبرة التربوية تصقل المواهب، وتساهم في استيعاب المشاكل والأزمات ووضع تصور لحلول أفضل لها، وجاء في المرتبة الأخيرة وبالتساوي من كانت مهنته السابقة رجل أمن (٤, ٧٪) وكذلك من كانت مهنته السابقة رجل أعمال، وكلا الخبرتين مفيدتين هنا.

أما الدخل الشهري لعمد الأحياء المشاركين في الدراسة فقد كان منخفض نسبياً حيث كانت النسبة الأكبر منهم (٤, ٤٤٪) يقعون ضمن الدخل الشهري الذي يتراوح (٥٠٠١ - ١٠٠٠٠) ريال، يليهم وبنسبة قريبة (٧, ٤٠٪) من كان يقع ضمن الشريحة التي يقل دخلها عن (٥٠٠٠) ريال، وهذا مؤشر على انخفاض دخل العمد وهو ما يقلل من إمكانية دعمهم للأنشطة المختلفة التي تتطلب مساهمة مالية، أو في تعويض النقص في الإمكانيات البشرية والتقنية التي يتطلبها المكتب ولا توفرها الشرطة للعجز الشديد لديها في تلك الإمكانيات، وجاء في المرتبة الثالثة (٦, ٥٪) من يقع ضمن الشريحة التي دخلها الشهري (١٠٠٠١ - ١٥٠٠٠) ريال، وفي المرتبة الأخيرة (٧, ٣٪) جاء من كان دخله الشهري أكثر من (٢٠٠٠٠) ألف ريال، وهي نسبة منخفضة جداً، ومؤشر يحتاج إلى الالتفات إليه.

كما يوضح إجابة السؤال التالي والخاص بوجود مصادر رزق ثابتة غير الراتب، أن الغالبية من العمد المشاركين في الدراسة الميدانية (٢, ٨٥٪) ليس لديهم أي مصدر رزق بخلاف الراتب الشهري وهو أمر قد يكون عائقاً أمام أي مساهمة مادية من قبل العمدة.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

ويوضح إجابة السؤال الخاص بأسباب التقدم على وظيفة عمدة أن النسبة الأكبر من العمدة (٧,٥٣٪) كان الدافع لهم هو الرغبة في خدمة المجتمع، وهو مؤشر جيد يوضح الأرضية الطيبة للعمدة وحسن نواياهم التي تحتاج إلى دعم ليتمكنوا من تفعيل أدوارهم المختلفة والتي تصب في خدمة المجتمع وأمنه، وجاء سبب عدم وجود وظيفة أفضل كثنائي الأسباب في التقدم إلى الوظيفة (٠,٢٦٪)، وهو مؤشر يفهم منه صدق إجابة المبحوثين وصراحتهم وبالتالي إمكانية الوثوق في صدق نتائج الدراسة الميدانية، أما من كان سبب تقديمه على الوظيفة كونها مهنة الآباء فقد جاءت كثالث الأسباب التي دفعت إلى التقدم على وظيفة عمدة بنسبة (٢,٩٪)، وهو ما يعنى محافظة نسبة لا بأس بها على تراث المهنة وتوارثها بأصالة ماضيها، أما من كان سبب تقديمه على الوظيفة كونها وجهة اجتماعية أو لعدم توفر وظيفة أخرى فقد جاء في المرتبة الرابعة وبالتساوي بنسبة (٧,٣٪).

أما الموقع المخصص للعمدة والذي نصت المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام العمدة على تخصيص مقر للعمدة في مكان بارز ويتوسط الحي، فهو غير مطبق وبنسبة كبيرة جداً، ولعل من المفارقات المحزنة أن عمدة محلة شارع المنصور قام وبمجهود شخصي وبعد التنسيق الشخصي الشفهي مع المسئولين في البلديات، بتشديد موقع له على حسابه الخاص تحت احد الكباري، وتجاوزت تكلفة الإنشاء الأربعين ألف ريال، وبدلاً من الإشادة بمجوده قامت البلدية بإزالة مكتب العمدة في وضح النهار وأمام أعين المارة وأبناء الحي، وهو ما قلل من قيمة العمدة المعنوية بين سكان الحي المسئول عنه، فضلاً عن تكبده خسائر مادية والاهم بقاء العمدة من غير موقع يمكن منه القيام بواجباته ومسؤولياته المختلفة.

وبينت نتائج الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف العمدة المشاركين في الدراسة الميدانية (٣,٥٩٪) قاموا باستئجار مكاتب لهم على حسابهم الخاص حيث لم تتوفر لهم الدولة مكاتب أو حتى مواقع لتلك المكاتب، في حين قامت مجموعة من العمدة (٨,١٤٪) بالحصول على مكاتب لهم بوسائل أخرى لم توضح تحديداً، في حين كانت نسبة من كان الموقع ملك له (٠,١٣٪)، أما المواقع الحكومية والتي تم تأمينها كمواقع للعمدة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة وبنسبة (١,١١٪).

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

ومع أن غالبية العمد قاموا بسد الخلل الناتج عن عدم تأمين مكاتب حكومية لهم، إلا أن النسبة الأكبر من العمد (٦, ٢٩٪) يرون أن الموقع لا بأس به من ناحية موقعه، في حين تساوت نسب من يرى أن الموقع مناسب جداً، أو مناسب (٨, ٢٧٪)، وهناك (٠, ١٣٪) أن الموقع غير مناسب.

كما أكدت النسبة الأكبر من العمد أيضاً (٦, ٤٢٪) أن تجهيزات المكتب لا بأس بها، في حين يرى (٣, ٣٣٪) أن تجهيزات الموقع مناسبة، أما من يرى أن تجهيزات الموقع مناسبة جداً، أو على النقيض غير مناسبة فقد تساوت وبنسبة (١, ١١٪).

أما التجهيزات التي تنقص مكتب العمدة فقد أكد أكثر من نصف العمد المشاركين في الدراسة الميدانية (٢, ٥٩٪) أنه ينقص المكتب موظفين وتجهيزات تقنية ومكتبية، في حين حصر (٥, ٣١٪) احتياجات المكتب الناقصة في الموظفين، وأخيراً جاءت في المرتبة الأخيرة (٣, ٩٪) من يرون انه ينقص المكتب تجهيزات تقنية كالحاسب الآلي، علماً بأن المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لنظام العمد نصت على أن يزود الأمن العام العمدة بالعدد الكافي من الموظفين اللازمين لأداء المهام المسندة إليهم، كما نصت المادة الثامنة من اللائحة بتزويد مقر العمدة بوسيلة نقل ملائمة.

وبالنسبة للمتغيرات الديموغرافية التي تضمنتها استبانة الضباط فقد جاء السؤال الأول ليوضح رتبة الضباط المشاركين في الدراسة الميدانية، وقد تنوعت الرتب بدءاً من عميد وحتى ملازم وهو مما يثرى الدراسة نظراً لتباين الآراء والخبرات.

وقد جاءت رتبتي عقيد ومقدم في المرتبة الأولى من نسبة عدد المشاركين في الدراسة الميدانية (٩, ٢٨٪)، وقد يبدو هذا منطقياً نظراً لحرص الدراسة على أن تشمل هذه الفئات من الرتب كون من يقع عليه المسؤولية المباشرة عن العمد هم من هذه الفئة من الرتب، تلي ذلك رتبة رائد فنقيب فملازم أول (٩, ٨٪) بالتساوي، واحتلت المرتبة الأخيرة رتبتي عميد وملازم بنسبة (٧, ٦٪).

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

أما مدة الخبرة العملية للضباط المشاركين في الدراسة الميدانية فقد تجاوز غالبيتهم (٦٨,٩٪) مدة (١٥) سنة كخبرة عملية، وهذا مؤشر جيد يشير إلى خبرة غالبية الضباط الذين قيموا أداء العمدة، ومن ثم جاء ثانيا من كانت خبرته العملية بين (١١-١٥) سنة، و(٦-١٠) سنوات وبالتساوي بنسبة (١١,١٪)، وجاء في المرتبة الأخيرة (٨,٩٪) من كانت خبرته الميدانية أقل من (٥) سنوات.

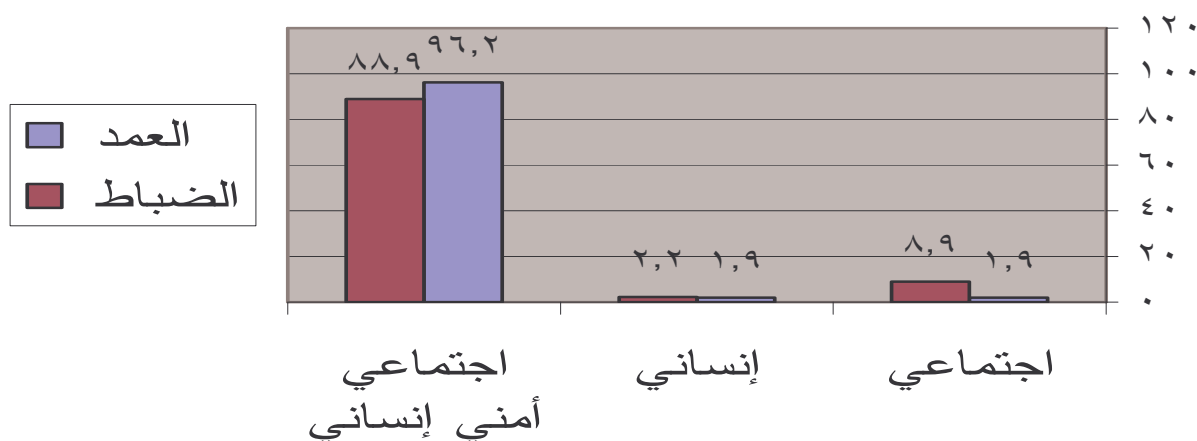
أما متغيرات الدراسة أو ما يعرف بالمتغيرات التابعة أو أسئلة الدراسة والتي شملها استبيان الدراسة فقد جاءت على النحو التالي:

أولاً: دور العمدة تحديداً من وجهة نظر العمدة والضباط

اتفق العمدة (٩٦,٢٪) والضباط (٨٨,٩٪) على تنوع مهام وواجبات العمدة بحيث شملت المهام الاجتماعية والأمنية والإنسانية، وهو بعد جيد في فهم هذه المهام وخاصة من قبل عمد الأحياء كون فهم الواجب المناط بالشخص يساعد على القيام به.

جدول رقم (٢٢) يوضح مهام ودور العمدة من وجهة نظر العمدة والضباط

مهام ودور العمدة من وجهة نظر ضباط الشرطة			مهام ودور العمدة من وجهة نظر عمد الأحياء		
النسبة	التكرار(ك)	مهام ودور العمدة	النسبة	التكرار(ك)	مهام ودور العمدة
٨,٩	٤	اجتماعي	١,٩	١	اجتماعي
٢,٢	١	إنساني	١,٩	١	إنساني
٨٨,٩	٤٠	إجمالي أمني إنساني	٩٦,٢	٥٢	اجتماعي أمني إنساني
٪١٠٠	٤٥	المجموع	٪١٠٠	٥٤	المجموع

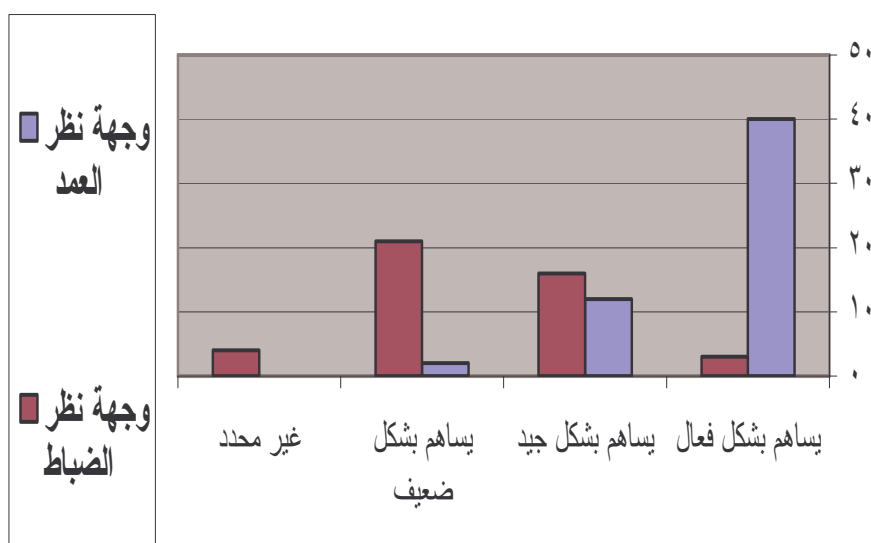


ثانياً: مساهمة العمدة في دوره الأمني من وجهة نظر العمدة والضباط

ظهر تناقض الآراء بين طرفي الدراسة جلياً في هذا السؤال، ففي حين رأى غالبية عمد الأحياء (١, ٧٤٪) أنهم يساهمون وبشكل فعال في دورهم الأمني، رأى غالبية الضباط (٧, ٤٦٪) أن العمدة يساهمون بشكل ضعيف في دورهم الأمني، ولعل واقع الحال يؤكد أن تقييم العمدة لدورهم الأمني في هذا السؤال شابه بعض المبالغة، وأن الضباط أكثر دقة في تشخيص مدى مساهمة العمدة لدورهم الأمني.

جدول رقم (٢٣) يوضح مهام ودور العمدة من وجهة نظر العمدة والضباط

وجهة نظر الضباط		وجهة نظر العمدة		مساهمة العمدة لدوره الأمني
النسبة	التكرار(ك)	النسبة	التكرار(ك)	
٦,٧	٣	٧٤,١٪	٤٠	يساهم بشكل فعال
٣٥,٦	١٦	٢٢,٢٪	١٢	يساهم بشكل جيد
٤٦,٧	٢١	٣,٧٪	٢	يساهم بشكل ضعيف
٨,٩	٤	٠	٠	غير محدد
١٠٠٪	٤٥	١٠٠٪	٥٤	المجموع

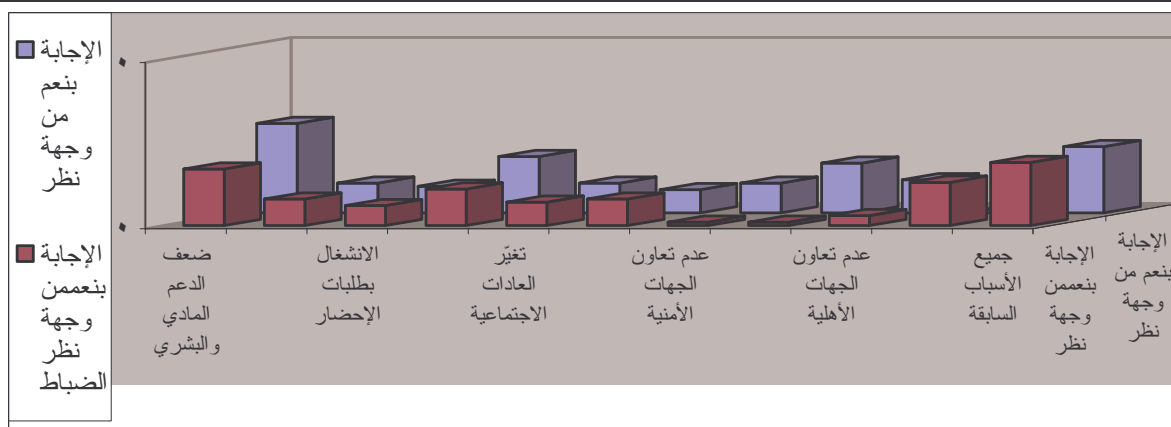


ثالثاً: معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط

تباينت الآراء هنا أيضاً، ففي حين اجمع نصف العمد (٥٠,٠٪) على أن ضعف الدعم المادي والبشري يأتي في مقدمة معوقات أداء العمد لدورهم الأمني، فإن نسبة من رأي ذلك من الضباط لا تتجاوز نسبتهم (٣٧,٨٪)، وبصرف النظر عن اختلاف النسب هنا الذي يدل على اختلاف وجهات النظر ودقة المقياس، إلا أن التقارب النسبي بين هذه النسب يدل بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن ضعف الدعم المادي والبشري هو في مقدمة أسباب إعاقة العمد عن أداء دورهم الأمني.

جدول رقم (٢٤) يوضح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط

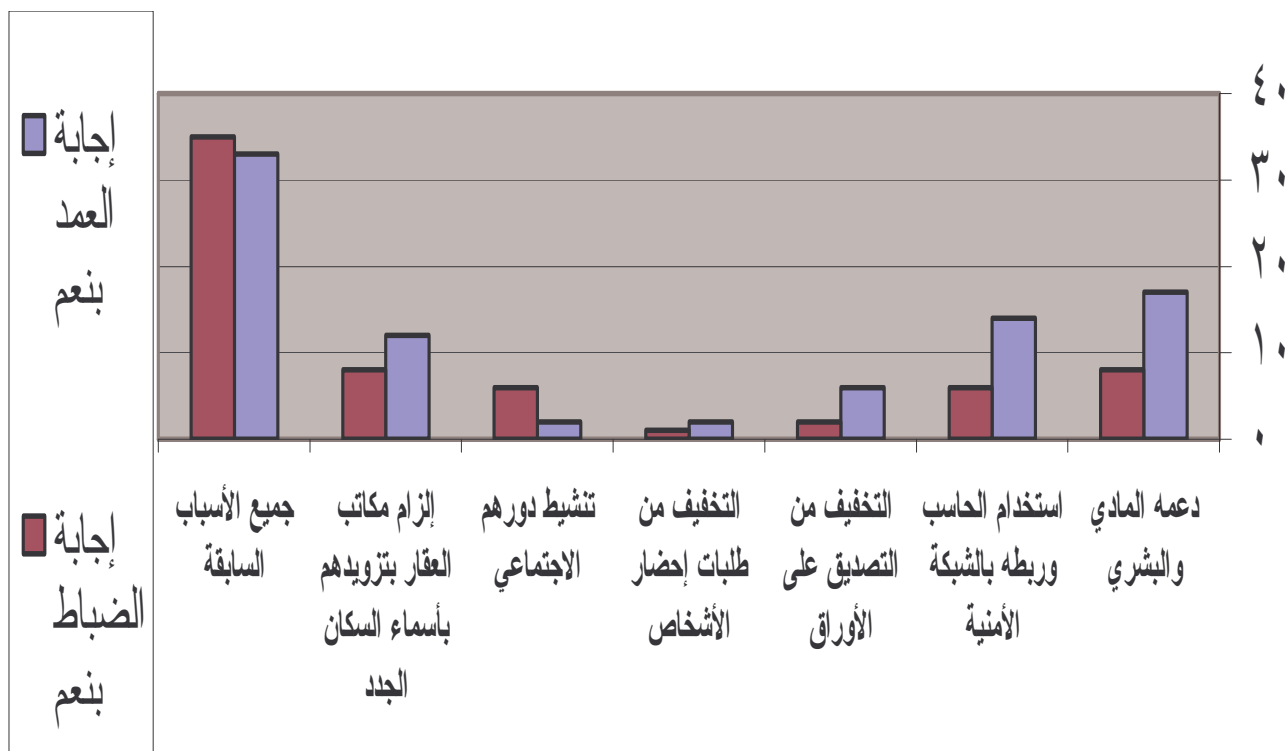
م	المعوقات	وجهة نظر العمد		وجهة نظر الضباط	
		الإجابة بنعم	النسبة المئوية	الإجابة بنعم	النسبة المئوية
١	ضعف الدعم المادي والبشري	٢٧	٥٠,٠٪	١٧	٣٧,٨٪
٢	الانشغال بالتصديق على الأوراق	٩	١٦,٧٪	٨	١٧,٨٪
٣	الانشغال بطلبات الإحضار	٨	١٤,٨٪	٦	١٣,٣٪
٤	الافتقار إلى وسائل التقنية الحديثة	١٧	٣١,٥٪	١١	٢٤,٤٪
٥	تغير العادات الاجتماعية	٩	١٦,٧٪	٧	١٥,٦٪
٦	عدم تعاون سكان الحي مع العمدة	٧	١٣,٠٪	٨	١٧,٨٪
٧	عدم تعاون الجهات الأمنية	٩	١٦,٧٪	١	٢,٢٪
٨	عدم تعاون الجهات الحكومية غير الأمنية	١٥	٢٧,٨٪	١	٢,٢٪
٩	عدم تعاون الجهات الأهلية	١٠	١٨,٥٪	٣	٦,٧٪
١٠	عدم تفاعل العمدة مع دوره الأمني	١	١,٩٪	١٣	٢٨,٩٪
١١	جميع الأسباب السابقة	٢٠	٣٧,٠٪	١٩	٤٢,٢٪



رابعاً: وسائل تفعيل أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط والضبباط تقاربت آراء العمد والضباط المشاركين في الدراسة في تحديد وسائل تفعيل دور العمدة الأمني حيث أختار (٦١,١٪) من العمد و(٧٤,٥٪) من الضباط جميع الأسباب التي تطرقت إليها الدراسة كوسائل تفعيل دور العمدة الأمني، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (٢٥) يوضح معوقات أداء العمد لدورهم الأمني من وجهة نظر الضباط والضبباط

م	وسائل التفعيل	وجهة نظر العمد		وجهة نظر الضباط	
		الإجابة بنعم	النسبة المئوية	الإجابة بنعم	النسبة المئوية
١	دعمه المادي والبشري	١٧	٣١,٥٪	٨	١٧,٠٪
٢	استخدام الحاسب وربطه بالشبكة الأمنية	١٤	٢٥,٩٪	٦	١٢,٨٪
٣	التخفيف من التصديق على الأوراق	٦	١١,١٪	٢	٤,٣٪
٤	التخفيف من طلبات إحضار الأشخاص	٢	٣,٧٪	١	٢,١٪
٥	تنشيط دورهم الاجتماعي	٢	٣,٧٪	٦	١٢,٨٪
٦	إلزام مكاتب العقار بتزويدهم بأسماء السكان الجدد	١٢	٢٢,٢٪	٨	١٧,٠٪
١٠	جميع الأسباب السابقة	٣٣	٦١,١٪	٣٥	٧٤,٥٪



التوصيات

من نتائج الدراسة الميدانية يمكن صياغة بعض التوصيات ذات العلاقة بنتائج الدراسة ومن أهمها:

١. أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من العمد يمكن تصنيفهم ضمن ذوي الدخل المنخفض، وعدم وجود مصادر دخل أخرى لديهم خلاف الراتب الشهري. وعليه توصي هذه الدراسة بتشكيل لجنة على مستوى رفيع ومن جميع الجهات ذات العلاقة لدراسة وسائل تلافي ذلك، وان كان الباحث يعتقد أن زيادة رواتب العمد وتخصيص دعم مادي للأنشطة المختلفة التي يقومون أمر مهم ويساهم في تفعيل دورهم الأمني والإنساني والاجتماعي.
٢. توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أكثر من نصف العمد المشاركين في الدراسة الميدانية (٥٩,٣٪) قاموا باستئجار مكاتب لهم على حسابهم الخاص حيث لم توفر لهم الدولة مكاتب أو حتى مواقع لتلك المكاتب، ولذا توصي الدراسة بسرعة إيجاد مكاتب مناسبة لعمد الأحياء بحسب ما نصت عليه المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام العمد.
٣. أثبتت نتائج الدراسة نقص الامكانيات البشرية والآلية والتقنية لدى مكاتب العمد، لذا فإن هذه الدراسة توصي بإجراء بسرعة دعم الأمن العام بالعدد الكافي من الموظفين والآليات والأجهزة المناسبة ليتمكن من دعم العمد، وفي ظل مطالبة الأمن العام بدعم العمد دون أن يدعم فلن يستطيع أن يقوم بذلك نظرا للنقص الشديد في القوى البشرية والآلية لدي فروع وإدارات الأمن العام.
٤. ثبت من نتائج الدراسة ضعف مساهمة العمد لدورهم الأمني، لذا فإن الدراسة توصي بتفعيل هذا الدور عن طريق رفع مستوى وعي العمد بأهمية دورهم الأمني والاجتماعي والإنساني.
٥. كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعمقة لتحديد أسباب تفعيل دور الأمني والاجتماعي والإنساني.

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

قائمة المراجع :

المملكة العربية السعودية، نظام مديرية الأمن العام، (١٣٦٤هـ)، مكة المكرمة : مطابع الحكومة.

آل دمنان، عبدالله علي (١٤٢٤هـ). دور العمدة: الحاضر الغائب. مجلة آمنون (١)، ١٠٤ - ١٠٥.

الردادي، سعد عودة (١٤٢٤هـ). المؤسسات الأمنية في المملكة العربية السعودية: التأسيس والبناء. (ط.٢)، المدينة المنورة: (بدون).

المملكة العربية السعودية، نظام مديرية الأمن العام، (١٣٦٤هـ)، مكة المكرمة : مطابع الحكومة.

وزارة الداخلية، نظام العمد ولائحته التنفيذية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧ وتاريخ ١٠/٤/١٤٠٦هـ.

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز (١٤٢٤هـ). الأمن مسؤولية مشتركة يجني ثمارها الجميع. مجلة آمنون (١)، ٩٨.

الملاحق

أ/ استبانة العمد

ب/ استبانة الضباط

١٤٢٤هـ

دراسة معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني

رقم الاستمارة:.....

لا تكتب هنا

الرتبة: ١ لواء ٢ عميد ٣ عقيد ٤ مقدم ٥ أخرى (حدد).....

مدة الخبرة العملية: ١ ٥ سنوات فأقل ٢ ٦-١٠ سنوات ٣ ١١-١٥ سنة ٤ أكثر من ١٥ سنة

ما دور العمدة تحديداً: ١ اجتماعي ٢ أممي ٣ إنساني ٤ كل ما تقدم ٥ أخرى.....

مدى مساهمة العمدة لدوره الأمني: ١ يساهم بشكل فعال ٢ يساهم بشكل جيد ٣ يساهم بشكل ضعيف ٤ لا يساهم

معوقات أداء العمدة لدوره الأمني: ١ ضعف الدعم المادي والبشري ٢ انشغالهم بالتصديق على الاوراق ٣ انشغالهم بطلبات الاحضار ٤ افتقارهم الى وسائل التقنية الحديثة ٥ تغيُّر العادات الاجتماعية ٦ عدم تعاون سكان الحي مع العمدة ٧ عدم تعاون الجهات الامنية ٨ عدم تعاون الجهات الحكومية غير الامنية ٩ عدم تعاون الجهات الاهلية ١٠ عدم تفاعل العمدة مع دوره ١١ جميع ما ذكر اعلاه ١٢ أخرى (حدد).....

ما وسائل تفعيل دور العمدة الأمني: ١ دعمه المادي والبشري ٢ استخدام الحاسب وربطه بالشبكة الامنية ٣ التخفيف من التصديق على الاوراق ٤ التخفيف من طلبات الاحضار ٥ تنشيط دورهم الاجتماعي ٦ الزام مكاتب العقار بتزويدهم باسماء السكان الجدد ٨ جميع ما ذكر اعلاه ٩ أخرى (حدد).....

ملاحظات تود اضافتها:.....

.....

.....

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

شرطة العاصمة المقدسة/ قسم الاحصاء والدراسات الجنائية استمارة العمدة

رقم الاستمارة: ١٤٢٤ هـ

دراسة معوقات أداء العمدة لدورهم الأمني

لا تكتب هنا

ر

اختر الإجابات المناسبة بوضع علامة في المربع المناسب

العمر:

الحالة الاجتماعية؟ ١ اعزب ٢ متزوج ٣ مطلق ٤ أرمل

مدة الخبرة العملية؟ ١ ٥ سنوات فأقل ٢ ٦-١٠ سنوات ٣ ١١-١٥ سنة ٤ أكثر من ١٥ سنة

العمل السابق:

الدخل الشهري؟ ١ أقل من ٥٠٠٠ ٢ ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ ٣ ١٠٠٠٠-١٥٠٠٠ ٤ أكثر من ٢٠٠٠٠

هل لديك مصدر رزق ثابت غير الراتب ١ نعم ٢ لا

اسباب تقديمك على وظيفتك عمدة؟ ١ عدم وجود وظيفة افضل ٢ عدم توفر وظيفة اخرى

٣ وجاهة اجتماعية ٤ كونها مهنة الالباء ٥ اخرى (حدد)

كيف حصلت على موقع لمكتبك؟ ١ حكومي ٢ ملك لي ٣ استأجرته ٤ اخرى (حدد)

هل موقع المكتب مناسب؟ ١ مناسب جدا ٢ مناسب ٣ لا بأس ٤ غير مناسب

هل تجهيزات المكتب مناسبة؟ ١ مناسبة جدا ٢ مناسبة ٣ لا بأس ٤ غير مناسبة

ما الذي ينقص المكتب؟ ١ تجهيزات مكتبية كالأوراق ٢ تجهيزات تقنية كالحاسب الالى ٣ موظفين ٤ اخرى (حدد)

ما دور العمدة تحديدا: ١ اجتماعي ٢ أمني ٣ إنساني ٤ كل ما تقدم ٥ أخرى

مدى مساهمة العمدة لدوره الأمني: ١ يساهم بشكل فعال ٢ يساهم بشكل جيد ٣ يساهم بشكل ضعيف ٤ لا يساهم

معوقات أداء العمدة لدوره الأمني: ١ ضعف الدعم المادي والبشري ٢ انشغالهم بالتصديق على الاوراق ٣ انشغالهم بطلبات الاحضار ٤ افتقارهم الى وسائل التقنية الحديثة ٥ تعبير العادات الاجتماعية ٦ عدم تعاون سكان الحي مع العمدة ٧ عدم تعاون الجهات الامنية ٨ عدم تعاون الجهات الحكومية غير الامنية ٩ عدم تعاون الجهات الاهلية ١٠ عدم تفاعل العمدة مع دوره ١١ جميع ما ذكر اعلاه ١٢ أخرى (حدد)

ما وسائل تفعيل دور العمدة الأمني: ١ دعمه المادي والبشري ٢ استخدام الحاسب وربطه بالشبكة الامنية ٣ التخفيف من التصديق على الاوراق ٤ التخفيف من طلبات الاحضار ٥ تنشيط دورهم الاجتماعي ٦ الزام مكاتب العقار بتزويدهم باسماء السكان الجدد ٧ جميع ما ذكر اعلاه ٨ أخرى (حدد)

ملاحظات تود اضافتها: